

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الشريعة والاقتصاد

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قسم الاقتصاد والإدارة

## مطبوعة دروس

السنة الثالثة علوم مالية تخصص: بنوك وتأمينات

المادة: تقنيات بنكية

إعداد: د. سميرة حسيبة.

السنة الجامعية: 2022-2023.

دليل المادة التعليمية			
اسم المادة: تقنيات بنكية			
الميدان	علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية.	الفرع	جذع مشترك
التخصص	بنوك وتأمينات	المستوى	ليسانس
السداسي	الخامس	السنة الجامعية	2023-2022
التعرف على المادة التعليمية			
اسم المادة	تقنيات بنكية	وحدة التعليم	المنهجية
عدد الأرصدة	3	المعامل	2
الحجم الساعي الأسبوعي	3 سا	المحاضرة (عدد الساعات فيالأسبوع)	1 سا و 30 د
أعمال م/تط (عدد الساعات في الأسبوع)	1 سا 30 د	أعمال م/ت (عدد الساعات في الأسبوع)	1 سا 30 د
وصف المادة التعليمية			
المكتسبات	مكتسبات السنة الأولى والثانية جذع مشترك خاصة مادة الاقتصاد النقدي والأسواق المالية		
الهدف العام للمادة التعليمية	تمكين الطالب من المعارف الأولية القاعدية للبنوك التجارية التي تسمح بالتعمق في علومها في المستويات التعليمية اللاحقة.		
أهداف التعلم (المهارات المراد الوصول إليها)	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التعرف على نشأة البنوك بشكل عام وتطورها التاريخي.</li> <li>- التمكن من الممارسات اليومية للبنوك التجارية(أليات فتح الحسابات واستقبال الودائع ومنح القروض).</li> <li>- التمييز بين أصول البنك التجاري والتزاماته (الخصوم).</li> <li>- إدارة أصول وخصوم البنك التجاري.</li> </ul>		
محتوى المادة التعليمية			
المحور الأول	مدخل عام للتعريف بالبنوك (الماهية ، التطور)		
المحور الثاني	العمليات المالية والاستثمارية للبنوك التجارية:		
المحور الثالث	إدارة البنوك التجارية.		

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
4	مقدمة
60-5	الفصل الأول: تعريف البنوك، تطورها التاريخي، أنواعها
7-6	تعريف البنك
10-8	تاريخ وتطور البنك
15-10	أنواع البنوك
	الفصل الثاني: عمليات البنوك التجارية
18-17	تعريف البنوك التجارية، أهميتها، أهم وظائفها
24-19	أولاً: فتح الحسابات
27-25	ثانياً: الودائع
36-27	ثالثاً: الائتمان
45-37	رابعاً: عمليات مصرفية أخرى
	تقنيات القروض
47	الفرق بين القرض والاعتماد
55-48	أولاً: القروض الموجهة للاستغلال
57-55	ثانياً: القروض الموجهة لتمويل الاستثمار
60-58	ثالثاً: قروض التجارة الخارجية
	الفصل الثالث إدارة البنك التجاري
62	الهدف من إدارة البنك التجاري، وسائل إدارة البنك التجاري

65-63	أولا: ميزانية البنك التجاري
69-66	ثانيا: أنشطة خارج الميزانية
71-69	ثالثا: حسابات النتائج
71	رابعا: كشوف مالية أخرى
73-71	قواعد الحيلة والحذر في تسيير البنوك
	إدارة الأصول
77-75	أولا: إدارة السيولة
80-78	ثانيا: إدارة الائتمان والقرض
	إدارة الخصوم
85-82	أولا: إدارة الودائع
86-85	ثانيا: إدارة الاقتراض الخارجي
89-86	ثالثا: إدارة رأس المال
	إدارة المحفظة البنكية
93-91	تعريف المحفظة، مكونات المحفظة، أولويات الاستثمار في المحفظة واستراتيجيات ادارتها
100-94	خطوات إدارة المحفظة
	إدارة الصرف الأجنبي
103-101	مفاهيم حول سعر الصرف وقياسه، مصادر العملة الصعبة
106-104	مراقبة الصرف الأجنبي في الجزائر

## مقدمة:

تشكل البنوك التجارية أحد أهم الأجهزة التي تساهم في جمع مدخرات الأفراد وإعادة استثمارها، لتساهم في تمويل العملية الاقتصادية لمختلف القطاعات، فالبنوك التجارية تعد متعاملا اقتصاديا فعالا ومحركا هاما للتنمية الاقتصادية في أي بلد، فقد تطورت وظائفها من الوساطة المالية إلى تمويل المشاريع الاستثمارية والأنشطة الاستغلالية، ومن أجل أداء وظائفها على أكمل وجه تعتمد البنوك على تقنيات متعددة تتطور بشكل مستمر لتتماشى مع التطورات المستمرة في البيئة المصرفية.

ومن خلال مادة تقنيات البنوك الموجهة للسنة الثالثة ليسانس علوم اقتصادية - تخصص بنوك وتأمينات - سنحاول التعرف على مختلف التقنيات البنكية القديمة منها والحديثة في شكل محاضرات وفق المنهاج المسطر والذي سيدعم ببحوث وأعمال يقدمها الطالب على مستوى حصص الأعمال الموجهة حيث يتم التطرق بشكل تفصيلي وتكميلي لكل عناصر المحاضرة مع إضافة مواضيع أخرى تتوافق والمحاور الكبرى للمادة.

# الفصل الأول:

تعريف البنوك، تطورها التاريخي ،

أنواعها.

## تعريف البنك:

إن كلمة بنك، أصلها هو الكلمة الإيطالية " بونكو " « banco » وتعني مصطبة « banc » بالاطالية. وكان يقصد في البدء بها المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد ذلك ليقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد و تبادل العملات comptoir "كونت- وار" ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و تجري فيه المتاجرة بالنقود<sup>1</sup>.

أما بالعربية فيقال صرف وصارف، اصطف الدنانير بدلها بدراهم أو دنانير سواها، والصرف والصيرف والصيرفي أو المصرفي وجمعها صيارفة أو مصارفي، وهو بيع النقود بنقود غيرها، والصرافة والصيرفة هي حرفة الصراف، وجمعها مصارف، وتعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الاقتراض والاقتراض<sup>2</sup>. أما اصطلاحا فقد وردت عدة تعارف للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة، فمن وجهة نظر الكلاسيكية: " البنك هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته والمجموعة الثانية هي مجموعة العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما"<sup>3</sup>.

أما من الزاوية الحديثة فينظر إلى البنك على أنه: "مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا لأوضاع التي يقدرها البنك المركزي"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- شاعر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، ص24.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص24.

<sup>3</sup>- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، ط1، مصر، 2007، ص7.

<sup>4</sup>- المرجع نفسه، ص07.

ويمكن تعريف البنك " بأنه تاجر ديون (ديونه وديون غيره)"<sup>1</sup>، وقد عرفته بعض التشريعات<sup>2</sup>:

**المشعر المصري:** عرفه على أنه " شخص اعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور "

**المشعر الأردني:** عرفه على أنه " الشركة التي رخص لها تعاطي الأعمال المصرفية وفق أحكام

القانون."

**المشعر الفرنسي :** عرفه على أنه "المؤسسة التي تقوم على سبيل الإحتراف بتلقي الأموال من

الجمهور على شكل وذايع أو ما في حكمها وتستخدمها لحسابها الخاص في عمليات الخصم والإئتمان أو في المعاملات المالية."

أما المشعر الجزائري: فيعرفه " مؤسسة إقتصادية تملك الشخصية المعنوية التجارية تتعامل مع الآخرين على أساس قواعد تجارية تخضع لمبدأ التنظيم والانسجام في معاملتها مع محيطها الخارجي، تكون محررة من كل القيود، ولها الحرية في تمويل المشاريع. وتشرط أن يكون المصرف مسجلا ضمن قائمة المصارف وبواسطة إعتماذ يصدر في الجريدة الرسمية."<sup>3</sup>

وعلى اختلاف صياغة التعاريف فإنها تتفق في كون البنك:

- مؤسسة إقتصادية ذات شخصية معنوية تهدف إلى تحقيق الربح
- تقوم بدور إقتصادي مهم حيث تعمل على تجميع الأموال من أصحاب الفوائض وإقراضها لأصحاب العجز

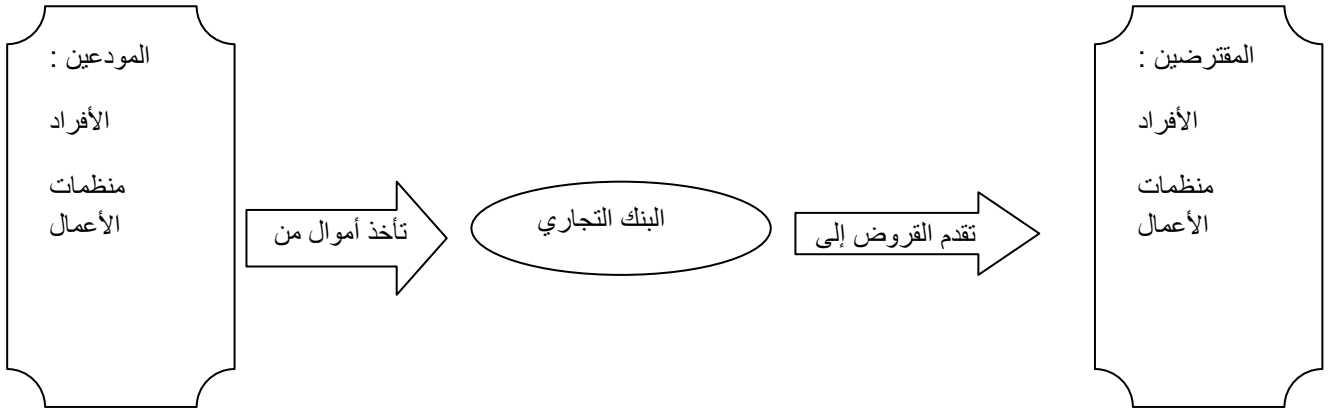
---

<sup>1</sup>-علي عبد الله شاهين، محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية، الجامعة الإسلامية، عزة، 2014، ص4

<sup>2</sup>-إسماعيل ابراهيم طراد، خالد أمين عبد الله، إدارة العمليات المصرفية-المحلية والدولية-دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص19.

<sup>3</sup>-أمر رقم 03/11، مؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 52.





## تاريخ وتطور البنوك:

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل(العراق) القديم في الألف الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تراوحتها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض، أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف(الصيرفي) الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عملات أجنبية أو محلية.<sup>1</sup>

تطور نشاط الصيرفة الذين كانوا يقبلون الودائع (معادن ثمينة) مقابل إيصالات أو شهادات إيداع بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة. وتدرجياً لاحظ هؤلاء الصرافون أن هذه الإيصالات أخذت تلقي قبولا عاما في التداول ووفاء بعض الالتزامات أي تلعب دور النقود في الوفاء بالالتزامات. وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب وديعتهم دفعة واحدة بل بنسب معينة أما باقي الودائع فتبقى مجمدة لدى الصراف ، لذلك فكر هذا الأخير في إقراضها ومن هنا أخذ البنك في شكله الأول يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين فبعد أن كان الغرض من عملية الإيداع هو حفظ المادة الثمينة من السرقة والضياع أصبح المودع يتطلع إلى الحصول على فائدة لذلك تطور نشاط بيت الصيرفة في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة كذلك وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة كذلك، فيقاس العائد بالفرق بين الفائدة التي يتقاضاها على القروض والفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع .

<sup>1</sup>-شاكر القزويني ، مرجع سبق ذكره، ص25.

ولم تقف أعمال الصيرافة عن هذا الحد، فقد أخذوا يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم (السحب على المكشوف)، مما سبب في النهاية إفلاس عدد بيوت الصيرفة نتيجة تعذر وفاء الديون، الأمر الذي دفع المفكرين في أواخر القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء بيوت صيرفة حكومية تقوم بحفظ الودائع و السهر على سلامتها. وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف على بيت صيرفة تم إلى بنك أما البنوك بشكلها الحالي، فقد ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى-القرن الثالث عشر والرابع عشر- بعد ازدهار المدن الإيطالية، وأقدم بنك حمل اسم بنك في التاريخ هو بنك برشلونة(1401) وكان يقبل الودائع ويخصم الكمبيالات .

« أما أقدم بنك حكومي فقد تأسس في البندقية -فينيسيا- عام 1587م باسم: Banca della piazza di rialta وجاء بعده بنك أمستردام عام 1609 م الذي أنشأته بلدية أمستردام لكي ترعى حسن تسييره وتضمن ودائعه<sup>1</sup> .

والبنوك المركزية تأخر ظهورها نسبيا: السويد1668م، إنجلترا 1694م وفرنسا 1800م، وقد تضمن نشاطها في البداية إصدار النقود وتولي الأعمال المصرفية الحكومية حنبا إلى جنب مع الأعمال المصرفية العادية، وفي القرن التاسع عشر انفردت وحدها بإصدار النقود ( 1832 في إنجلترا، 1848 في فرنسا) وبدأت تباشر وظيفتها كبنك البنوك.

ومنذ بداية القرن العشرين قامت الكثير من البلدان بإنشاء بنوك الإصدار والسبب في منح الدولة حق إصدار الأوراق المالية إلى مصرف واحد هو لسهولة إشراف الدولة عليه وإزالة حالة الإفراط في الإصدار، وكذلك إدراك الحكومات لخطورة احتكار حق إصدار العملة من قبل مؤسسات مصرفية خاصة في حين أن عملية إصدار النقد تمس المصلحة العامة لذلك اتجهت معظم الدول إلى تأميم تلك البنوك المركزية.

وتم تأسيس نظام الصيرفة المركزية للولايات المتحدة في عام 1914م ، فقد ظهرت بها بنوك الاحتياطي الفيدرالي سنتي 1913م-1914م لكي تقوم بدور البنك المركزي ، حيث أن نظام الاحتياطي

<sup>1</sup>-شاكر القزويني، مرجع سابق،ص26.

الفيدرالي هو النظام المصرفي المركزي للولايات المتحدة. الذي تأسس في عام 1913م بموجب قانون الاحتياطي الفيدرالي، حيث جاء بشكل رئيسي ردا على سلسلة من حالات الذعر المالية أو غياب السيولة النقدية البنكية، وخاصة حالة الذعر الشديد في عام 1907م. مع مرور الوقت، توسعت مهام ومسؤوليات النظام الاحتياطي الفيدرالي وتطور هيكلها<sup>1</sup>.

وفي العالم العربي ظهرت البنوك المركزية في كل من تونس ومصر ولبنان، وفي الجزائر ظهرت تحت اسم بنك الجزائر سنة 1851م ثم أعيد تأسيسه عقب الاستقلال سنة 1962م.

### أنواع البنوك:

يختلف نوع البنوك حسب طريقة التقسيم:

من حيث طبيعة النشاط: تقسم إلى بنوك مركزية ، بنوك تجارية و بنوك إسلامية. وبنوك متخصصة.

من حيث الملكية: بنوك عمومية وبنوك خاصة.

من حيث الجنسية : بنوك وطنية، بنوك أجنبية وبنوك مختلطة.

ويمكن بشكل عام تقسيمها إلى أنواع رئيسية و هي:

### **البنوك التجارية أو بنوك الودائع:**

هي أكثر البنوك عددًا، وهي التي تقدم جميع الخدمات المصرفية، كالحسابات الجارية، وحسابات التوفير والاستثمار، وإدارة الأموال. وبذلك فالبنك التجاري منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على حشد الموارد المالية والنقود الفائضة عن حاجة الجمهور والمؤسسات في شكل ادخارات بغرض إقراضها وتوظيفها للأخرين وفق قواعد وأساليب معينة. كما يمكن القول إن البنوك التجارية هي : " مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب عند الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل."<sup>2</sup>

<sup>1</sup> <https://sa.investing.com/central-banks/federal-reserve> ، 07/12/2018 .

<sup>2</sup> - سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، جامعة القاهرة، 2018، ص145.

## بنوك الاستثمار (أو بنوك الائتمان المتوسط و الطويل الأجل):

عملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت ( مصنع، عقار، أرض صالحة للزراعة..). لذلك فهي تحتاج لأموال غير قابلة للطلب متى شاء المودع، أي أنها تعتمد- في إقراضها للغير- على رأس مالها بالدرجة الأولى وعلى الودائع لأجل، وعلى الاقتراض من الغير لفترة محددة بتاريخ. كذلك تقوم هذه المصارف بالاشتراك في إنشاء بعض الشركات الصناعية والتجارية وتساعد على تدعيم هذه الشركات وذلك عن طريق إقراضها أحيانا و عن طريق إصدار سندات أحيانا أخرى ، وهناك بنوك استثمار تقوم بشراء شركات خاصة وإعادة هيكلة أسهمها وبيعها للمستثمرين. وقد أقيم أول مصرف من هذا النوع في بريطانيا في القرن التاسع عشر الميلادي على يد تجار بريطانيين.

## مؤسسات الادخار والتوفير :

نشأت هذه المؤسسات، في بداية القرن التاسع عشر كمؤسسات خيرية لمساعدة العمال الفقراء على التوفير تحسباً للتقاعد وتدخل الحكومات لضمان الودائع في هذه المصارف، عن طريق سن قوانين مجالات الاستثمار وعن طريق ضمان الودائع في حالة عجز مصرف التوفير عن الوفاء. وتُستثمر هذه المصارف غالبا في تمويل الاستثمارات العقارية، بضمان تلك العقارات وعن طريق الاستثمار في السندات الحكومية . وتقوم بجمع ادخارات الأفراد و العائلات و التي تكون في غالب الأحيان مستحقة عند الطلب ، وتأخذ شكل دفتر ادخار وقد تكون تلك المدخرات بأجل أي ( مرتبط سحبها بتاريخ ما )

## بنوك الأعمال :

هي بنوك ذات طبيعة خاصة (ليس لها جمهور داخل و خارج) و تقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل المؤسسات الاقتصادية الأخرى عن طريق إقراضها أو الاشتراك في رأس مالها أو الاستحواذ عليها، إنها تعمل في سوق رأس المال بينما تتعامل البنوك الأخرى في سوق النقد أساسا .

## البنوك المتخصصة:

هي بنوك تتخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين وينحصر نشاطها الأساسي في مزاولة عمليات الائتمان في الأجل الطويل كبنوك الادخار وبنوك الرهن العقاري، البنوك الزراعية والبنوك الصناعية، وبنوك تمويل التجارة الخارجية، ويرجع سبب هذا التخصص إلى ما تقتضيه ظروف التمويل في كل هذه المجالات ذات الطبيعة المتباينة.

موارد هذه البنوك ليست من الودائع كما هو الحال في البنوك التجارية ولكن من رأس مال البنك ومن السندات والقروض العامة التي تصدرها وتشترك فيها البنوك التجارية كنوع من أنواع الاستثمار.<sup>1</sup>

## البنوك الإسلامية:

وقد عرفت عدة تعاريف نذكر منها:

- هي مؤسسات مالية تقوم بتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية طبقاً لأسلوب الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.<sup>2</sup>
- هي مؤسسات نقدية تعمل على جلب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بشكل يضمن نموها ويحقق هدف التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.<sup>3</sup>
- عرف البنك الإسلامي على أنه مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، تباشر أعمال التمويل والاستثمار في مجالات مختلفة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بوفليح نبيل، أ. عبد الله الحرتسي حميد، التمويل كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، الملتقى الإقتصادي الدولي الأول حول أزمة النظام المالي و بديل البنوك الإسلامية لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ج1، ص 529-2009، 563

<sup>2</sup> محمد عبد الله شاهين، البنوك الإسلامية أساس التنمية الاقتصادية والخلاص من المعاملات الربوية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015، ص91.

<sup>3</sup> رشاد نعمان شايع العامري، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية دراسة مقارنة في القانون والفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص30.

## البنك المركزي :

يجب الإشارة إلى كون البنك المركزي يختلف تماما عن بقية الأنواع المذكورة سابقا وهناك من لا يعتبره نوع من أنواع البنوك حيث لا يؤدي نفس الوظائف ولا يملك نفس الشخصية المعنوية ولدى يجب التعرف عليه بشكل يسمح بالتفريق بينه وبين بقية البنوك.

تتميز البنوك المركزية بمميزات رئيسية تمثل في نفس الوقت وظائفه الأساسية، وهي أنه بنك الإصدار، بنك البنوك وبنك الدولة.

## هو بنك الإصدار:

يعتبر البنك المركزي محتكرا لعملية إصدار أوراق البنكنوت، وتمثل هذه العملية الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي، ولذا سمي ببنك الإصدار، وتقوم عملية الإصدار عن طريق تحويل البنك المركزي لأصول (أو حقوق له لدى الغير) إلى أوراق بنكنوت، وهذه الأوراق المصدرة تمثل التزامات على البنك المركزي قبل الأفراد والمؤسسات الحائزة لهذه الوحدات النقدية المصدرة.

ومن أهم المزايا المترتبة على تركيز وظيفة الإصدار في بنك مركزي واحد ما يلي:

- زيادة ثقة الجمهور المتعاملين في أوراق النقد المصدرة.
- تمكين البنك المركزي من التأثير في حجم الائتمان عن طريق التأثير في حجم الاحتياطات النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية مقابل الودائع.
- تقديم ضمان أكبر ضد الإنفراد في إصدار أوراق النقد الذي قد ينتج عن تعدد بنوك الإصدار<sup>2</sup>.

و هو بنك البنوك حيث<sup>1</sup>:

---

<sup>1</sup> عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص 113.

<sup>2</sup> محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 148، 149.

● تحتفظ البنوك التجارية لدى البنك المركزي بجزء من أرصدها النقدية السائلة، وهذا الجزء يتم تحديده عن طريق المصرف أو القانون، ويلجأ إلى هذا الجزء لتحقيق غرضين:

✚ الأول: ضمان تحقيق سيولة البنوك التجارية وحمايتها في ضمان الظروف الطارئة،

✚ الثاني: أن هذه النسبة أصبحت أداة مهمة للرقابة على الائتمان من قبل البنك المركزي.

● تقوم البنوك التجارية بتسوية معاملاتها فيما بينها عن طريق البنك المركزي، عن طريق غرفة المقاصة التي يشرف عليها البنك المركزي ويتم فيها تسوية لحسابات بين البنوك التجارية.

● يقوم البنك المركزي بوظيفة المقرض الأخير بسبب سيطرته على حالة الائتمان وتنظيمه والمحافظة على ثبات قيمة النقد ومنع الهزات التي قد تصيب الاقتصاد الوطني كحالة الزيادة المفاجئة في الطلب على النقود بحيث لا تستطيع البنوك التجارية الاستجابة لذلك وتضطر إلى الاقتراض لاستيعاب الطلب المفاجئ.

### هو بنك الدولة:

أصبحت وظيفة الرقابة على التمويل أو الرقابة على الائتمان كما تسمى في النظام المصرفي التقليدي من أهم وظائف البنوك المركزية وتستخدم لتحقيق الأهداف الاقتصادية حسب أولويات المجتمع من خلال تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي واستقرار مستوى الأسعار وغيرها من الأهداف، فيما يلي استعراض الوسائل وأنواع الرقابة على التمويل المصرفي :

### الرقابة الكمية على الائتمان:

وتستهدف التحكم في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك لمختلف القطاعات الاقتصادية، والتأثير في كميته بالزيادة أو النقص للتأثير في عرض النقد عن طريق استخدام البنك المركزي لواحدة أو أكثر من الأدوات التالية:

<sup>1</sup> - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 117 .

- تغيير سعر الخصم وإعادة الخصم
- بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في السوق المفتوحة
- تغيير نسبة السيولة النقدية

### الرقابة النوعية على الائتمان:

- وتستهدف تشجيع البنوك على التوسع في تقديم الائتمان المصرفي لقطاعات اقتصادية معينة على حساب قطاعات اقتصادية أقل أهمية، وذلك باستخدام واحدة أو أكثر من الأدوات التالية:
- تحديد حصص مختلفة من القروض للقطاعات الاقتصادية، وكان يفرض على البنك تقديم حد أدنى لنسبة مئوية معينة من الائتمان لقطاع معين بذاته لتنشيط ذلك القطاع.
- التمييز في أسعار الفائدة باختلاف أغراض القروض، كأن يفرض على البنك تقاضي سعر فائدة أقل على الائتمان الممنوح لقطاع معين بذاته.
- التمييز في أسعار إعادة الخصم باختلاف أغراض إصدار الأوراق التجارية.
- إعفاء القروض للقطاعات الإستراتيجية من سقف الائتمان المحددة لكل مصرف<sup>1</sup>.
- يقوم البنك المركزي بأداء خدمات الدولة المصرفية:
- مسك حسابات الدولة (الودائع والمدفوعات).
- إصدار القروض العامة والإشراف عليها.
- تولي معاملات في الخارج كالاتفاقيات الدولية ثم الاحتفاظ برصيد العملات الأجنبية والذهب.
- إقراض الحكومة عند الحاجة عن طريق عمل إصدار جديد في حالات عجز الميزانية.
- إبداء النصح والمشورة فيما يتعلق بالسياسات الواجب اتباعها عند الطوارئ<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص 168، 169 .

<sup>2</sup> أنور محمد أيمن السباعي، الضوابط الاقتصادية للإصدار النقدي بين النظام الإسلامي والنظام الرأسمالي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، 2014، ص 40 .



# الفصل الثاني:

## عمليات البنوك التجارية

## تعريف البنوك التجارية :

"هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل ويطلق على هذه البنوك اصطلاح "بنوك الودائع"<sup>1</sup>.

وذكرت الموسوعة العربية الميسرة نشاطات البنوك التجارية فقالت:

" تتميز عن سواها من حيث استعدادها لقبول الودائع النقدية من الأفراد أو الشركات أو الهيئات العامة، وتحويل المودع حق السحب عليها بشيكات تتداول في التعامل كالنقود تماما، وهذا وجه أهميتها الخاصة، لأنها تساهم بما تصدره من شيكات في زيادة كمية النقود المتداولة. ومن ثم فهي تؤثر تأثيرا مباشرا في مستوى النشاط الاقتصادي العام وقد تسبب عن طريق تساهلها أو تضيقها في إحداث تضخم نقدي أو انكماش اقتصادي."<sup>2</sup>

## أهمية البنوك التجارية:

من خلال ماورد سابقا في تعريف البنوك التجارية يمكن تلخيص أهميتها في:

- تسمح البنوك التجارية من خلال وظيفتها كوسيط مالي بتوفير الأموال اللازمة للتمويل بواسطة تعبئة المدخرات و تحويلها إلى قروض.
- تلقي الودائع لفترات مختلفة قد تكون قصيرة كحالة الودائع الجارية، أو طويلة كحالة الودائع الادخارية، تمكنها من منح القروض و إنشاء النقود.
- منح القروض سواء للمؤسسات العمومي، الحكومة أو الأفراد و كذلك قطاع العالم الخارجي، بالاعتماد على الودائع التي تحصل عليها من الغير.

<sup>1</sup> أسامة محمد الفولي، د. زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص 145 .

<sup>2</sup> فائزة اللبان في مرجعها، القطاع المصرفي في الاقتصاد الإسلامي، دار اليمن، قسنطينة، الجزائر، 2002، ص 32.

يمكن تلخيص الوظيفة التقليدية للبنوك التجارية في:

- فتح الحسابات الجارية و قبول الودائع
  - تشغيل موارد البنك مع التوفيق بين الربحية و السيولة.
- كما تقوم بتشغيل و استثمار الأموال في الأشكال التالية:

- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها،
- التعامل بالأوراق المالية الأسهم والسندات،
- تمويل التجارة الخارجية،
- تقديم الكفالات وخطابات الضمان،
- التعامل بالعملات الأجنبية، تحصيل الشيكات المحلية،
- المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات،
- تأجير الخزائن لحفظ المجوهرات والمستندات.

بالإضافة إلى وظائف حديثة مثل:

- إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات المالية؛
- تمويل الإسكان الشخصي بالإقراض العقاري؛
- خدمات إلكترونية..

## أولاً: فتح الحسابات:

يعتبر الحساب رمز العلاقة المالية التي تربط بين طرفي الوساطة المالية (أصحاب الفوائض المالية من جهة و أصحاب العجز المالي من جهة أخرى)، كما يعتبر التجسيد المادي لهذه العلاقة.

### تعريف الحساب:

هو ترجمة أو بيان ما لشخص وما عليه لدى البنك، أو هو عبارة عن رمز (رقم) تقترن به معظم العمليات المالية لصاحبه في علاقته مع البنك، وهو من الناحية القانونية عبارة عن اتفاق بين البنك الذي يفتحه والشخص الذي يفتح لصالحه تنظم بها العمليات المالية القائمة بينهما سواء كانت إيداع أم سحب أو عملية أخرى بين الطرفين<sup>1</sup>.

### خصائص الحساب:

من التعريف السابق يمكن استنتاج الخصائص التالية للحساب:

- يحق فتح الحساب للشخص الطبيعي والمعنوي، الشخص الطبيعي -الفرد-، الشخص المعنوي (شركة، جمعية، جامعة،...)
- الحساب هو رمز شخصي، لا يمكن لأي شخص مهما كان أن يتصرف فيه إلا صاحبه.
- يتصرف صاحب الحساب من خلال الإمضاء على وثيقة السحب المتمثلة في الشيك.
- تنتج عن فتح الحساب علاقة مديونية بين البنك و صاحب الحساب حيث يصبح البنك دائناً، وصاحب الحساب مديناً.

<sup>1</sup> - ناصر سليمان، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص31.

## أنواع الحساب<sup>1</sup>:

يمكن تمييز أربعة أنواع من الحسابات تبعا للعمليات التي يقوم بها الأشخاص:

### • الحساب تحت الطلب أو للإطلاع: **compte à vue**:

هو ذلك الحساب الذي تتم فيه العمليات المالية للزبون دون قيد أو شرط، فلا وقت يفرض عند السحب، ولا إشعار مسبق يطلب من أجل ذلك، فهذا الحساب بدون أجل، يمكن لصاحبه أن يسحب منه في أية لحظة يريد لها وبدون عراقيل من طرف البنك. و تتم كل عمليات السحب بواسطة الشيك.

يفتح هذا الحساب لفائدة الأشخاص الطبيعيين من أجل تنفيذ عملياتهم المالية العادية، ومن خصائصه الأساسية أن يكون دائما دائما.

### • الحساب الجاري: **compte courant**:

هو حساب يخص المعاملات المالية و التجارية و يمثل العلاقة الموجودة بين طرفين يجريان عمليات متبادلة و يتفقان على تحويل حقوقهما و ديونهما الناشئة عن هذه العمليات إلى عناصر دائنة و مديونية تختلط ببعضها البعض في وحدة لا تتجزأ بحيث يكون الرصيد الناتج حين قفل الحساب هو وحده مستحق الأداء.

له نفس خصائص الحساب للإطلاع و لكنه يفتح لفائدة التجار لاستعماله في عملياتهم المهنية.

أساس التفرقة بين الحسابين نجدها في مدى السحب المسموح به على كل حساب:

في حالة الحساب للإطلاع، القاعدة هي أن يكون الحساب دوما دائما، بينما في حالة الحساب الجاري، نظرا لطبيعة العمليات التجارية وعمليات التسوية المالية التابعة لها، فإن هذا الحساب يشهد حركة مستمرة، تفوق العادة الحركات المسجلة في مستوى حسابات الشيك، و يمكن أن يستفيد أصحابها من تسهيلات الصندوق التي تقدمها البنوك.

<sup>1</sup>- سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، مرجع سابق، ص32.

## • الحساب لأجل: compte à terme:

يتطلب هذا النوع من حسابات بعض الشروط و القيود عند استعماله، فالأموال التي تودع في هذا الحساب لفترة معينة ومحددة مسبقا. ولا يمكن لصاحبه التصرف فيها متى شاء. بل لا يمكن أن تسحب إلا بعد انقضاء هذه المدة. ولا يمكن أن تجمد الأموال بدون مقابل، بل على العكس من هذا سوف يستفيد صاحب الحساب من وراء ذلك فائدة.

## • الحساب على الدفتر: compte sur livret:

تتم عمليات السحب و الايداع وجوبا من خلال التسجيل في دفتر خاص يسلم لصاحب الحساب عند فتحه. وهذا الحساب شخصي جدا، حيث لا يمكن صاحبه أن يعطي أمرا لفائدة الغير. كما يمكن أيضا لصاحبه أن يستفيد من فائدة مثلما هو الشأن في الحساب الجاري.

### العمليات على الحساب:

يمكن لصاحب الحساب إجراء ثلاثة عمليات أساسية على الحسابات<sup>1</sup>:

الإيداع، السحب، و التحويل، يقوم بها صاحب الحساب شخصيا أو من طرف الغير أو حتى من طرف البنك نفسه.

### • عمليات الإيداع:

وهي تغذية الحساب بأموال يضعها الزبون في البنك. وتزيد عمليات الإيداع في رصيد حساب الزبون، كما تزيد من موارد البنك و تسمح له بزيادة قدرته على منح القروض.

وتكون في شكل إيداع نقدي من قبل صاحب الحساب نفسه أو من قبل الغير لصالحه أو من قبل البنك نفسه مثل إيداع أرباح و فوائد المحفظة للزبون التي يديرها نيابة عنه.، مثل القسائم وهي الفوائد السنوية للسندات...

<sup>1</sup>-المرجع نفسه،ص36.

## • عمليات السحب:

وتتمثل في العملية العكسية للإيداع، فهي عبارة عن جميع الاقتطاعات التي يقوم بها الشخص من حسابه، مستعملا الشيك أو الدفتر. و تنقص عملية السحب من رصيد الحساب. و يمكن إجراء مثل هذه العملية إما لفائدة صاحب الحساب أو لفائدة أي شخص آخر يؤمر بالدفع لصالحه من طرف صاحب الحساب شخصيا. قيام البنك نفسه بالسحب من حساب الزبون مقابل مبالغ مستحقة له، عمولات، شراء أوراق مالية للزبون، تسديد فواتير دورية كالتلفون و الكهرباء بتفويض من صاحب الحساب. يلتزم البنك بإبلاغ زبونه بتفاصيل الإيداع و السحب دوريا.

## • التحويل:

تتمثل عملية التحويل في نقل الأموال من حساب إلى حساب آخر داخل نفس البنك . أو بين حسابين مفتوحين في بنكين مختلفين، سواء كان هذين الحسابين لشخص واحد أو لشخصين مختلفين، و تتجسد هذه العملية باقتطاع مبلغ معين من حساب المدين و إضافته إلى حساب الدائن، وتبعاً لهذه العملية ينخفض رصيد حساب الشخص المسحوب عليه و يزيد رصيد حساب الشخص المستفيد. وتتم عملية التحويل باستعمال ما يسمى بأمر التحويل أو الشيك المسطر. والتحويل إما مباشر إذا كان الحسابان المعنيان في نفس البنك، أو غير مباشر إذا كان البنكين مختلفين فيتم بتحويل حقيقي للأموال . و يتم النقل بتوسط البنك المركزي من خلال غرفة المقاصة.

## فتح الحساب:

إن عملية فتح حساب لفائدة زبون معين يعني إقامة علاقة مالية بين هذا الزبون و البنك، و لكن فتح الحساب يخضع إلى بعض الأشكال و الشروط القانونية و التنظيمية.

## حالة فتح الحساب لشخص طبيعي:

يمكن فتح الحساب لصالح الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالأهلية القانونية و الحقوق المدنية، و يختلف الأمر عند فتح الحساب فيما إذا كان الشخص بالغاً أم لا. وعموماً كل شخص بالغ يمكنه أن يفتح حساباً له في أي بنك يختاره دون قيد أو شرط ما عدا الشروط المنصوص عليها قانونياً.

كما يمكن للقصر الذين لم يبلغوا سن الرشد القانونية أن يفتح لهم حسابات على الدفتر دون تدخل ممثلهم القانوني، و يمكنهم السحب دون تدخل ممثلهم هذا ولكن فقط إذا تجاوز سنهم 16 سنة (المادة 172 من قانون النقد والقرض)

أما الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة، فإن فتح الحسابات يجب أن تتم من طرف وصيهم الشرعي، كما أن عمليات اليداع أو السحب على هذا الحساب يجب أن تتم أيضاً من طرف الوصي الشرعي.

## • حالة فتح حساب لشخص معنوي:

تفتح البنوك الحسابات لصالح الأشخاص المعنويين بعد التأكد من الشخصية القانونية لهذه الشركة (وجودها القانوني، اسمها، وعنوان مقرها الاجتماعي)، كما ينبغي التأكد من هوية و أهلية الأشخاص الذين يمثلونها. و يكون هذا الشخص المؤهل لتمثيل الشركة و في أحيان عديدة يمكن لمسيرى هذه الشركات أن يفوضوا جزء من سلطاتهم فيما يخص التعامل مع البنوك إلى إداريين آخرين يقومون بالعمليات البنكية لصالح الشركات التي يمثلونها و ذلك في ظروف معينة و في فترات محددة.

## شكليات فتح الحساب:

يتم فتح الحساب بعد توفر الشكليات التالي:

- إثبات أهلية الشخص القانونية و صلاحية ممارسة حقوقه المدنية.
- إثبات الشخصية القانونية في حالة فتح الحساب لصالح الشخص المعنوي، كما ينبغي إثبات هوية ممثليها و أهليتهم لهذا التمثيل.



يتم إملاء بطاقتين وإنشاء ورقة فتح الحساب وتتضمن هذه الوثائق كل المعلومات الضرورية الخاصة بصاحب الحساب مثل اسمه، لقبه و عنوانه.. كما تتضمن البطاقتان نموذجاً لإمضاء صاحب الحساب تسمح بإمكانية اللجوء إلى مراجعة الإمضاء قبل تنفيذ بعض أوامر السحب، كما تتضمن ورقة فتح الحساب كيفية عمله و الشروط المرتبطة بذلك مثل الفوائد و العمولات.

عند الانتهاء من إجراءات فتح الحساب يسلم لصاحبه دفتر شيكات.

### إقفال الحساب يمكن قفل الحساب في عدة حالات<sup>1</sup>:

- يعتبر الحساب مقفلاً في بعض الحالات عند انتهاء العملية التي فتح من أجلها الحساب مثل الدفع المعتمد.
- في حالة طلب أحد الطرفين صاحب الحساب أو البنك.
- حالة وفاة صاحب الحساب يجمد هذا الحساب إلى غاية تسوية مشكلة الورثة و تعيين خلافة لصاحب الحساب المتوفى.
- يقفل الحساب عندما يتوقف صاحبه عن العمل التجاري أو عند إفلاسه أو غيرها من الأسباب.
- يقفل من طرف البنك كإجراء عقابي ضد الزبون الذي يظهر سلوكاً سيئاً في معاملاته يخل بمصداقيته.

---

<sup>1</sup>- ناصر سليمان، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، مرجع سابق، ص35.

## ثانيا: الودائع:

**تعريف الوديعة:** الوديعة هي دين بذمة المصرف أي رصيد موجب للمودع، والودائع تكون إما بشكل نقود و في هذه الحالة يمتلكها البنك و يتصرف بها لقاء الاعتراف بالدين طبعاً، أو بشكل قيم منقولة تبقى ملك للزبون و يديرها البنك أي يتم تحصيل قيمتها في الموعد، أو تحصيل فائدتها السنوية لحساب الزبون و البنك عادة يتقيد بتقاليد سر المهنة، ولا يكشف أسرار الودائع إلا لأصحابها و استثناء للسلطات المالية – الضريبة و الجمركية.<sup>1</sup>

## أنواع الودائع:

هناك عدة أنواع من الودائع تختلف حسب الغرض منها، فهناك الودائع التي توضع في البنوك لمجرد الاحتفاظ بها و هناك نوع آخر من الودائع ينتظر أصحابها تحقيق عوائد من ورائها و نذكر منها:

### الودائع تحت الطلب:

أو الودائع الجارية وهي ودائع رصيدها مستحق عند الطلب فهي تحت تصرف صاحبها بإمكانه سحبها جزئياً أو كلياً متى شاء و دون إشعار مسبق. ولا بد أن يكون البنك حاضراً لتلبية حاجتهم. و لا يمكن لأصحاب هذا النوع من الودائع الاستفادة من فوائد و هم لا يستطيعون أن يفرضوا ذلك على البنوك نظراً لطبيعة الوديعة، على الرغم من أن البنك بإمكانه استعمال هذه الودائع في منح القروض و لا شيء يمنعه من ذلك سوى ما توقعه من عمليات السحب، و الودائع عند الطلب تشمل حساب الشيك و الحساب الجاري و حساب التوفير.

<sup>1</sup>- شاعر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سابق، ص77.

## الودائع لأجل<sup>1</sup>:

تختلف عن النوع السابق بكونها ادخارية بطبيعتها مجمدة بالنسبة لمالكيها لحين حلول التاريخ المقرر لاستردادها، وكلها تدر فوائد و عادة تسعى البنوك بنفسها- عن طريق الإعلان وحافز الفائدة- لجذب الودائع لأجل وتشمل هذه الأخيرة الحساب لأجل وأذونات الصندوق (هي سندات لحامله أو لأمر أو إسمية ومدتها تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى سنتين) وأذونات الادخار (هي نوع من أذونات الصندوق ولكن تستحق السداد في أي وقت بعد ثلاثة أشهر) وخطط الإدخار السكني (وهي تمثل حساب الادخار السكني يتم تغديته بحدود دنيا معينة وتبقى مدخرات مجمدة في البنك طيلة المدة، مقابل فائدة ، مع فرصة الحصول على قرض للسكن، بعد مضي المدة من نفس البنك بشروط ميسرة)

يعتبر هذا النوع من الودائع من بين العناصر الأساسية التي تمكن البنك من إنشاء نقود الودائع و يكفي البنك أن يحصل على وديعة من هذا النوع ليوسع من قدراته الافتراضية بشكل أكبر من الوديعة ذاتها.

## الودائع الائتمانية :

يختلف هذا النوع من الودائع عن بقية الأنواع الأخرى فهو النوع الوحيد الذي لا يكون نتيجة إيداع حقيقي بل هو ناشئ بمجرد فتح حسابات ائتمانية و القيام بعملية الاقتراض فحينما يقوم صاحب وديعة حقيقية بتحرير شيك لفائدة شخص ما دون أن يقوم هذا الشخص بسحب فعلي للنقود فإن البنك يقوم بتسجيل هذه العمليات محاسبيا، بحيث يجعل حساب المسحوب عليه مدينا و حساب المستفيد دائنا، إن هذا التحويل بين الحسابين يعتبر بالنسبة للبنك وديعة، ليست فعلية على كل حال و لكن تسمح بالتوسع في القرض دون أن يدفع نقودا حقيقية و إذا فالودائع الائتمانية هي عبارة عن ودائع كتابية أي ناتجة عن مجرد التسجيل محاسبي لحركات الأموال داخل البنك، و هي تزيد كلما قلت الأموال المسحوبة فعلا من البنك و تنقص مع زيادتها.

---

<sup>1</sup>-المرجع نفسه، ص82.

الودائع الائتمانية هي الوجه الآخر للقروض الائتمانية فعندما يمنح البنك قرضاً لأي شخص معين دون ان يسحبه، فمعنى ذلك انه يمنح لهذا الشخص قدرة شرائية تمكنه من تسوية المعاملات عن طريق استعمال الشيكات حيث تحول الأموال كتابياً أي حساب المستفيد الجديد، وتعتبر عملية التحويل هذه ودائع جديدة ائتمانية و هذا ما يعطى في المحصلة النهائية تعادل بين القروض الائتمانية و الودائع الائتمانية.

### الفرق بين الحسابات والودائع:

يجب التفريق بين ما يسمى بالوديعة وما يسمى بالحساب، حيث أن الحساب يجسد الوساطة المالية للبنك مع كا الطرفين ، أما الوديعة فتمثل الشق الأول من الوساطة المالية فقط، أي علاقة البنك بأصحاب الفائض المالي، لذا فإيداع الوديعة ينتج عنه فتح حساب، أما فتح الحساب فلا ينتج بالضرورة عن ايداع وديعة. لذلك فكل وديعة عبارة عن حساب، لكن ليس كل حساب عبارة عن وديعة.<sup>1</sup>

### ثالثاً: الائتمان:

#### مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته:

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المدائنة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بأنواعها.

ويعرّف الائتمان بأنه: " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد "

وتعرّف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها

<sup>1</sup> - ناصر سليمان ، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، مرجع سابق، ص34.

والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها.

إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لا بل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها. ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد و ضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه. بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودايعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودايعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودايع فعلية مقابلة لما لديهم. وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.

## عناصر الائتمان:

يجب أن تتوفر أربعة عناصر على الأقل وهي<sup>1</sup>:

- 1- علاقة مديونية: وجود دائن (مانح الائتمان) ووجود مدين (متلقي الائتمان) و توافر الثقة بينهما.
- 2- وجود دين: وجود المبلغ النقدي الذي أعطاه الدائن للمدين حيث يتعين على المدين ان يقوم برده للدائن.
- 3- الأجل الزمني: الفارق الزمني هو العنصر الجوهرى الذي يفرق بين المعاملات الفورية و المعاملات الائتمانية.
- 4- المخاطرة: هي سبب حصول الدائن على دينه مضافا إليه الفائدة نتيجة انتظاره على المدين ناهيك عن احتمال عدم دفع الدين.

## أسس منح الائتمان:

الائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي<sup>2</sup>:

- **توفر الأمان لأموال المصرف:** ذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.
- **تحقيق الربح:** والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.
- **السيولة:** يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض

<sup>1</sup>- عبد الله حبابة، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص40

<sup>2</sup>- عقل مفلح محمد ، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الاردن، 2011 م، ص

بضمائها من المصرف المركزي- لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة الموازنة بين هدفي الربحية والسيولة.

## أنواع الائتمان:

يمكن تقسيم عمليات الائتمان إما بحسب طول مدة الائتمان، أو حسب الغرض من الحصول عليه، أو حسب الجهات المانحة له، أو حسب الشخص المستفيد، أو تبعاً للضمانات المطلوبة من الزبون المستفيد منه مقابل حصوله عليه<sup>1</sup>:

- **حسب شخصية متلقي الائتمان:** يمكن التفريق بين نوعين من الشخصيات التي يمكن ان تكون خاصة أو عامة، فالائتمان يكون خاصاً في حالة ما إذا كان الذي يعقد الائتمان هو أحد الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين (كالشركات و المؤسسات الخاصة) وقد يكون الائتمان عاماً إذا كان الذي يعقد الائتمان أحد الأشخاص العامة كالدولة (الولاية، الدائرة، البلدية) وكقاعدة عامة يفترض أن القرض العام جدير بالثقة و أن وفاءه في حكم المضمون.
- **حسب الجهة المانحة له فيتعلق في الحقيقة بأنواع المصارف طبقاً لتخصصها، وهكذا فهناك ائتمان تجاري، صناعي، عقاري ..**
- **حسب الغرض منه:** ينقسم إلى عدة أنواع هي:

✚ **الائتمان الاستهلاكي:** غالباً يكون متوسط الأجل و يأخذ شكل البيع بالتقسيط.

✚ **الائتمان التجاري:** و يكون قصير الأجل و تلجأ إليه المشروعات عادة لتمويل جزء من رأسمالها العامل.

✚ **الائتمان الإنتاجي أو الاستثماري:** هو طويل الأجل بغرض تمويل رأس المال الثابت كالمباني و الأراضي و الآلات، و الأداة المناسبة للحصول على هذا الائتمان هي السندات.

<sup>1</sup>- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 م، ص 57

● **حسب معيار الضمان:** فالبنك عندما يقرض فهو يريد ضمانا بأن ما أقرضه سيستعيده. و الضمانات التي يطلبها البنك، عند تقديمه القروض لمن يطلبها نوعان:

✚ شخصية و عينية فالضمانات الشخصية تستند لمجرد الثقة في شخص معين لي عناصر معنوية مثل السمعة المشرفة أو الملاءة.

✚ الضمانات العينية فتعني وجوب تقديم أشياء مادية على سبيل الرهن و عادة ما يشترط أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض، و الفرق بين القيمتين يسمى بهامش الضمان.

● **حسب معيار مدة الائتمان:** هو التقسيم الرئيسي للائتمان حيث يقسم إلى:

✚ **الائتمان قصير الأجل :** مدته سنة واحدة، ولا يتجاوز السنتين. والوفاء به يتم مع نهاية العملية التي استهدف تمويلها. وله عدة صور أهمها: الخصم، واعتمادات الصندوق، والاعتماد المستندي.

✚ **الخصم:** هو تحويل للحق - أي دين بذمة الغير- من الدائن (صاحب الحق، أي صاحب الورقة) لدائن آخر، هو تنازل الدائن عن دينه بذمة مدينة لقاء الاستيفاء المعجل لدينه مع بقاء المدين هو هو. و الدائن الجديد يخصم جزءا بسيطا من المبلغ المثبت في الورقة لقاء تنازله عن السيولة.

✚ **اعتمادات الصندوق:** هي تلك التي يقدم البنك بموجبها، أو يتعهد بتقديم المال للزبون مقابل وعد بالتسديد مع فائدة، لها عدة صور: اعتماد البريد الوارد، اعتماد الموسم، وتسهيلات الصندوق وأهمها، المكشوف، بطاقات الائتمان و حالة القروض الشخصية.

● **الائتمان متوسط الأجل:** تتراوح مدته من سنتين إلى خمس سنوات (وأحيانا سبعة)، وموضوعة في الغالب، تحويل مشتريات معدات و مكننه- أي التمويل الاستثماري لا التشغيلي -

● **الائتمان طويل الأجل:** مدته تزيد عن خمس سنوات (وأحيانا تزيد عن سبعة)، و تمنحه في الغالب مؤسسات متخصصة لقاء ضمانات تكافلية و عادة لقاء رهن رسمي (عقاري).



## معايير منح الائتمان:

طبقاً لنموذج المعايير الائتمانية يقوم البنك بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان وفيما يلي هذه المعايير وفق نموذج ل C5<sup>1</sup> :

### أ) الشخصية Character:

تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة. فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصـرف بمنحه الائتمـان المطلبـوب والحصول على دعم المصرف له. وقياس عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له، لمعرفة المستوى المعيشي وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانيتها، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع المصرف ومع الغير وسابق تصرفاته مع المصارف الأخرى. ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالمنشأة والعاملين بها، وبمورديها والمصارف التي سبق للعميل المقترح التعامل معها.

### ب) القدرة Capacity :

وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات. ... ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان. وعليه لا بد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس المصرف أو أية مصارف

<sup>1</sup> - [https://b2bbanque.com/sn\\_uploads/marketing/0831-08-406F\\_Loan\\_Evaluating\\_Credit\\_Brochure\\_FR\\_02-10-15.pdf](https://b2bbanque.com/sn_uploads/marketing/0831-08-406F_Loan_Evaluating_Credit_Brochure_FR_02-10-15.pdf)

أخرى. ويمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض. فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد القرض المطلوب وفق الشروط المقترحة للقرض وفي مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها.

### (ج) رأس المال Capital:

يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد. هذا وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك، فرأس مال العميل يمثل قوته المالية. ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمنشأة والتي تشمل كل من رأس المال المستثمر والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة. حيث إنه لا بد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل للعميل المقترح الذاتية وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.

### (د) الضمان colleteral :

يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد. وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان. كما يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضامناً للعميل .

وعموماً فإن هناك العديد من الآراء تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، أي عدم جواز منح القروض بمجرد توفر ضمانات يرى المصرف المقترض أنها كافية. إنما الضمان بصفة عامة

تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض، مثلاً كأن يرى متخذ القرار الائتماني أنه يمكن اتخاذ قرار بمنح الائتمان إنما هناك بعض الثغرات القائمة أو المتوقعة التي يمكن تلافيها بتقديم ضمان عيني أو شخصي، أي الضمان هنا يقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح الائتمان ومن ثم يُطلب من المقترض المقترح تقديم ضمانات بعينها.

### هـ) الظروف المحيطة conditions:

يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله. ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيراداً أو تصديراً، حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل، موقع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة، أوفي مرحلة النمو، أوفي مرحلة الاستقرار، أوفي مرحلة الانحدار.

ونخلص إلى أن الدراسة المتعمقة لهذه المعايير مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب القرض أو الائتمان ومركزه الائتماني، إلا أن هذه المعايير تتفاوت في أهميتها النسبية فهناك بعض المراجع تميل إلى التركيز على المعايير الثلاثة الأولى كما ينظر إلى الضمان على أنه أقل هذه المعايير أهمية. كما أنه من الطبيعي ألا تستوفي جميع المعايير الخمسة أعلاه الحد الأمثل لها فالضعف في أحد المعايير يمكن أن يعوض بقوة المعيار الآخر على أن تكون الدراسة التي أجريت لهذه المعايير الخمسة بشكل كامل ومتوازن.

## العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني:

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف، وهي:

➤ **العوامل الخاصة بالعميل:** بالنسبة للعميل تقوم عوامل: الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

➤ **العوامل الخاصة بالمصرف:** وتشمل هذه العوامل:

✚ درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حالياً وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.

✚ نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.

✚ الهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.

✚ القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضاً التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات الكترونية حديثة.

العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي:

1. الغرض من التسهيل.
  2. المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل.
  3. مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.
  4. طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.
  5. نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها.
  6. ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها خاصة أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخيم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.
- ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل ضرورة الالتزام بالقيود القانونية حيث تحدد التشريعات القانونية التي يصدرها المصرف المركزي، إمكانية التوسع في الائتمان أو تقليصه والحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها بحيث لا يحدث أي تعارض بين سياسة المصرف الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي. وأخيراً نؤكد أن الحالة التي تتخذ فيها القرارات الائتمانية هي حالة الخطر، فمتخذ القرار الائتماني في المصرف لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراره بدقة كاملة، ولكنه يستطيع عن طريق تحليل المخاطر المصاحبة لعمليات الائتمان أن يصل إلى تقدير احتمالات موضوعية محددة للقرار الذي سوف يتخذه، فالقرار السليم هو القرار الذي تشعر فيه الإدارة بأن العائد الذي سوف يتولد عنه يوازي أو يزيد على درجة المخاطر التي تحيط به.

## رابعاً: عمليات مصرفية أخرى:

إلى جانب العمليات المصرفية الأساسية التي يقوم بها البنك فهو يؤدي خدمات أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها نذكر منها:

### إدارة وسائل الدفع:

أو التسديد و يقصد بالدفع تبرئة ذمة المدين من الالتزام المترتب عليه. وهناك العديد من وسائل التسديد يمكن تقسيمها إلى:

وسائل الدفع الائتمانية، ووسائل الدفع الكتابية ووسائل الدفع الإلكترونية.

### 1- وسائل الدفع الائتمانية:

تتكون من النقود المعدنية ومن الأوراق النقدية طرحت عدة سلبيات في نظام الدفع من خلال استعمالها نذكرها فيما يلي:

صعوبة نقلها من مكان إلى مكان ؛ صعوبة التأكد من رسمية وصحة وسيلة الدفع وخاصة بالنسبة للأوراق النقدية (الأوراق المزيفة (ارتباطها بالبنوك) شبائك البنوك)، وحتى في أوقات العمل ؛ المساهمة في خلق سوق موازية، مع التهرب الجبائي).

### 2- وسائل الدفع الكتابية: تتمثل في:

**1-2- الشيكات المصرفية:** الشيك هو مكتوب يسمح للزبون أن يأمر بنكه بأن يدفع على الفور أي (تحت الطلب) ، مبلغاً معيناً لشخص يسمى (المستفيد) ، و يمكن أن يكون المستفيد هو الزبون نفسه أو شخص آخر طبيعياً كان أو معنوياً .

و إذ يعتبر الشيك أداة لتعبئة (العملة الكتابية) و لوضعها في التداول ، و العملة الكتابية هي تلك التي تتكون من الأرصدة الدائنة الموجودة في الحسابات المصرفية و نسميها عملة كتابية كون إنشائها و إصدارها يتم بواسطة كتابة بسيطة .

لقد وضع التشريع أشكال عديدة للشيك وهذا قصد تشجيع استعمال الشيك استعمالا أوسع ، مثلا هناك

### الشيك المؤشر عليه :

إن القانون يمنح البنك في أن يأشر على الشيك ، و المقصود من التأشير هو إثبات وجود الرصيد المقابل عند إصدار الشيك ، و يتكون الرصيد المقابل من أموال مودعة جائزة التصرف فيها أو من اعتماد مؤيد يمنحه البنك لزبونه كثيرا ما يجب التأشير على الشيك حتى يصبح قابلا للدفع في مكان ( فرع من فروع البنك ) غير الذي يحفظ فيه حساب الساحب .

### الشيك المسطر :

إن الهدف من إدخال الشيك المسطر حيز الاستعمال هو زيادة فرص الأمن لحامل الشيك ( في حالة ضياع أو سرقة ) ، فعملية تسطير الشيك تشير أن مبلغه يجب أن يحول ضروريا إلى حساب مصرفي ، إذ أن حامل الشيك المسطر لا يمكنه أن يقبض مبلغه مباشرة ، بل عليه أن يظهره بالضرورة لأمر بنكه من يملك أهلية التسطير؟ : هو صاحب الشيك و حامل الشيك .  
إن استعمال هذا النوع من الشيكات يسهل عملية الدفع بين البنوك عن طريق عملية المقاصة .  
كيف تتم عملية التسطير ؟ : تتم هذه العملية كالآتي :

على وجه الشيك ، في أعلى الشيك ، على اليسار ، و يمثل التسطير في وضع سطرين متوازيين و منحرفين .

وهناك شكلان من التسطير : التسطير العام و التسطير الخاص .

**التسطير العام :** عندما لا توجد كتابة بين السطرين و هذا يعني أن حامل الشيك يمكنه قبض مبلغ الشيك في أي بنك من البنوك .

**التسطير الخاص :** يسجل اسم بنك من البنوك بين السطرين و هكذا يصبح هذا البنك هو الوحيد المؤهل لقبض مبلغ الشيك.

## الشيك السياحي:

نوع من الشيكات يمكن استخدامه باعتباره نقودًا أو خطاب اعتماد. وتُصدر المصارف ووكالات السفر شيكات سياحية من أجل حماية النقود التي يحملها المسافرون، ويوقع حاملها عليها عندما يشتريها، أو عندما يصرفها. وهو شيك أي أمر بالدفع بملغ معين بعملة قابلة للتحويل يصدره بنك معروف أو منشأة مالية معروفة. والمستفيد منه هو حامله المعرف بتوقيعه ويسمى هذا الشيك سياحياً لأن القصد هو أن يصرفه المستفيد خارج بلاده.<sup>1</sup>

شيك بياض: هو الشيك الذي لا يذكر فيه القيمة المالية، وغالبا ما يسبب خطرا في استعماله.

شيك دون مؤونة: بمعنى أن رصيد الحساب معدوم أو غير كاف لتغطية مبلغ الشيك، ويعرض صاحبه للمساءلة.

## 2-2- الأوراق التجارية:

هي محرر يتعهد بمقتضاه شخص أو يأمر شخصا آخر بأداء مبلغ من النقود في زمان ومكان معينين، ويكون قابلا للتداول بالتظهير أو المناولة. إذن فهي ورقة دين قابلة للتداول. أمثلة ذلك الكمبيالة و السند الإذني و سند البضائع. ولها دور مهم في الحياة الاقتصادية إذ تؤدي الوظائف التالية<sup>2</sup>:

- تعتبر أداة لنقل النقود-أي تداول النقد-.
- تعتبر أداة وفاء تقوم مقام النقود؛
- تعتبر أداة ائتمان للحصول على الأموال اللازمة للمعاملات الجارية.

## الكمبيالة:

وتدعى السفتحة وهي محرر بمقتضاه يأمر الساحب المسحوب عليه بدفع مبلغ معين إلى المستفيد، تتضمن العناصر التالية:

<sup>1</sup>- شاكِر القزويني، مرجع سابق، ص 133.

<sup>2</sup>- نفسه، ص 116.



- اسم كميالة أو السفتجة على متن السند؛
- أمر صريح وقاطع بالدفع وإسم من يجب عليه الدفع أي المسحوب عليه و تاريخ الاستحقاق؛
- مكان الدفع، واسم المستفيد، وتاريخ و مكان تحرير السند وتوقيع من أصدره.

## أنواع الكميالات:

### الكميالة المخصومة:

هي الكميالة التي يقوم البنك بدفع قيمتها للعميل قبل حلول موعد استحقاقها وذلك مقابل اقتطاع فائدة نسبية عن الفترة الواقعة بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق.

### آلية تسديد الكميالة المخصومة:

- قبل تاريخ استحقاق الكميالة بأسبوعين على الأقل يرسل للمدين إشعار الاستحقاق لتذكيره بموعد استحقاق الكميالة المخصومة.
- في يوم الخصم تخرج الكميالة المستحقة من الخزائن الحديدية.
- يفضل مراجعة المدين هاتفياً في يوم الاستحقاق لتذكيره بدفع الكميالة.
- عند الدفع يحضر الدافع إلى قسم الكميالات وتجهز فيشة تسديد لحساب كميالات مخصومة على نسختين يدون عليها رقم الكميالة واستحقاقها والخاصم والمدين وتسلم الفيشة إلى الدافع بعد أخذ توقيعه وختمها من رئيس القسم.
- يحتفظ أمين الصندوق بالنسخة الأولى من فيشة التسديد لتسليمها إلى المحاسبة.

### الكميالات المستحقة وغير المدفوعة:

- عندما لا يقوم العميل بدفع قيمة الكميالة في تاريخ الاستحقاق يتم إرسال نسخة من الكميالة إلى المراقب والمدير لملاحقة الملتزمين لتسديد الكميالة.
- إذا مضى أسبوعين على استحقاق الكميالة ولم تدفع فيجري القيد بالقيمة المستحقة وغير مدفوعة.

## كمبيالات برسم التحصيل:

هي الكمبيالة المحررة لأمر عميل ما أو مظهرة والتي يودعها لدى البنك لتحصيل قيمتها عند الاستحقاق وقيدها لحساب العميل المودع وقد تكون الكمبيالات مرسله من بنك آخر لتحصيلها وقيدها لحساب البنك أو الفرع المرسل.

## كمبيالات برسم التأمين:

هي الكمبيالات التي تودع لدى البنك ضماناً لتسهيلات مصرفية يمنحها البنك لعميلة ضمن شروط معينة.

## السند الاذني أو السند لأمر:

هو محرر بمقتضاه يتعهد شخص بأن يدفع لأخر مبلغاً معيناً بتاريخ معين. و يشتمل فيه نفس شروط الكمبيالة تقريبا، أي وجوب ذكر طبيعة الورقة، التعهد بأداء مبلغ معين، تاريخ الإنشاء و مكانه، تاريخ الوفاء و مكانه، اسم المستفيد و اسم و توقيع المتعهد بالوفاء. و هو يختلف عن الورقة التجارية فيما يلي:

- فيه شخصان فقط: المتعهد والمستفيد.
- هو تعهد بالدفع ليس أمر بالدفع كما في الكمبيالة، هو بالأصل ورقة مدنية، لكنها تصبح تجارية إذا كان أحد طرفيها تاجرا أو كان موضوعها عملية تجارية.

## سند ايداع البضاعة أو سند الخزن:

هو وثيقة تسمح برهن البضاعة وتكون ملحقة بوصول إيداع البضاعة في المخازن العمومية. وصفة عمومية تمنح من قبل السلطة الادارية، وهذه المخازن تودع فيها المواد الأولية، والمواد الغذائية غير قابلة للتلف، و المواد المصنعة، و عند ايداع البضاعة في تلك المخازن يعطى المالك وصلا بالبضاعة و يعطى أيضا سندا. و يستطيع مالك البضاعة، إذا أراد أن يرهنها عن طريق استعمال السند المذكور. حيث يتم ذكر اسم ومهنة وعنوان

المودع، نوع وكمية وقيمة البضاعة في الوصل أما السند فهو وثيقة تسمح للمودع باقتراض مبلغ استنادا إلى قيمة البضاعة المودعة، وهو يتضمن نفس المعلومات المثبتة في الوصل.<sup>1</sup>

### 3- وسائل الدفع الالكترونية: هناك عدة أنواع يمكن حصرها في<sup>2</sup>:

● **البطاقة البنكية:** هي أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات التي تصدرها مؤسسة مالية أو بنك لشخص طبيعي تمكنه من إجراء سحب نقدي من البنوك أو شراء سلع أو خدمات من التجار، مع إلتزامه بالسداد للبنك المصدر بالشروط والقواعد المحددة بالعقد المبرم بينهما. أنواعها: مع تطور متطلبات التجارة من سرعة ومرونة وفعالية في الأداء ظهرت أنواع مختلفة من البطاقات البلاستيكية التي استعملت في مختلف المجالات كوسيلة للمدفوعات بدلا من النقود الحقيقية، والتي تمكن حاملها من الحصول على نقود و سلع أو خدمات أو أي شيء آخر له قيمة مالية.

● **البطاقة غير الإئتمانية:** يطلق على هذا النوع ببطاقة الخصم الفوري حيث تستخدم كأداة وفاء فقط، حيث يحصل حامل البطاقة على احتياجاته من السلع والخدمات والصرف النقدي فور تقديم البطاقة، ويتم الخصم بقيمة هذه الإستخدامات مباشرة من الحساب الجاري المفتوح من طرف البنك دون الانتظار إلى أعداد كشف حساب البطاقة والذي يستخدم كوسيلة لعرض البيانات فقط، وهناك عدة أنواع:

➤ **بطاقة الخصم الفوري:** تستخدم كأداة وفاء فقط حيث يحصل حامل البطاقة على

احتياجه من السلع والخدمات والصرف النقدي فور تقديم البطاقة ويتم الخصم مباشرة لقيمة هذه الإستخدامات من الحساب الجاري المفتوح لدى البنك المصدر دون الإنتظار إلى إعداد كشف حسابات البطاقة والذي يستخدم كوسيلة لعرض البيانات فقط.

<sup>1</sup>-شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره، ص120

<sup>2</sup>-لبزة هشام، محمد الهادي ضيف الله، واقع وتحديات وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 24، ديسمبر 2017، ص(278-292)

**بطاقة الشيك:** يتعهد فيها البنك بسداد الشيكات التي يجرها العميل بشروط معينة، وهذه البطاقة تصدر خصيصا لمهمة ضمان الوفاء بشيك ويطلق عليها بطاقة ضمان الشيك، حيث يضمن فيها البنك المصدر لبطاقة الوفاء بقيمة الشيكات التي يصدرها العميل حامل البطاقة ، فهي نوع من أنواع الضمان الصادر في ورقة مستقلة، ويضع العميل رقم بطاقته على ظهر الشيك حتى يستطيع المستفيد الإفادة من هذا الضمان، وسبب إصدار مثل هذه البطاقات هو رفض التجار التعامل بالشيكات خشية عدم وجود رصيد للعميل يسمح بالوفاء بقيمة المشتريات فتقوم البنوك بدعم عملائها بإصدار بطاقة ضمان .

**بطاقة الصرف الآلي:** يمكن للعميل بمقتضاها سحب مبالغ نقدية من حسابه بحد أقصى متفق عليه، وهي بطاقة وظيفتها الوحيدة السحب النقدي من الموزعات الآلية للنقود والشبايك الأتوماتيكية التابعة للبنك المصدر لها ويمكن أن تتضمن خدمات أخرى كالإطلاع على الرصيد، إجراء التحويلات، طلب كشف الحساب، طلب دفتر الشيكات... الخ.

**بطاقة الخصم:** يتميز هذا النوع من البطاقات أنه لا يتضمن إئتمان، بل يتم خصم قيمة الصفقة من حساب العميل في البنك في الحال مثلما هو الحال بالنسبة لبطاقات الصرف الآلية، ويلاحظ أن هذا النوع من البطاقات يمكن أن يستخدم على نفس شبكة الآلات السابقة؛

**بطاقة الدفع الآجل:** الأصل في بطاقة الإئتمان على أساس الدفع الشهري بأن يقوم البنك المصدر بجمع الفواتير الموقعة من قبل حامل البطاقة ومطالبتة بها دوريا مرة كل شهر في تاريخ معين، ويقوم العميل بدفع ما عليه من مستحقات نتجت عن استخدام البطاقة بما لا يتجاوز تاريخ الاستحقاق الذي يحدده البنك المصدر، ويمتد هذا التاريخ عادة من شهر إلى حوالي شهرين في أقصى الحالات، وذلك ابتداء من

تاريخ ثبوت الدين في ذمة حاملها بموجب استخدام البطاقة أو في بعض الأحيان من تاريخ إرسال البنك المصدر لكشف الحساب ومطالبة العميل بالسداد، وتمثل هذه المدة فترة السماح التي يستفيد بها حامل البطاقة مجاناً دو احتساب أي فوائد عليها .

#### ● البطاقة الائتمانية: وتنقسم بدوها إلى نوعين:

✚ **البطاقة الائتمانية المتجددة:** يعتبر هذا النوع الأكثر شهرة واستخداماً ومن أمثله بطاقة فيزا Visa و ماستر كارد Card Master ، ويصدر هذا النوع عن بنك تجاري يوجد به حساب نقدي لحامل البطاقة، حيث يقوم البنك المصدر بسداد فواتير الشراء في أي مكان يقبل بهذه البطاقة وتدفع للمحل كامل المبلغ، كما يقوم البنك المصدر للبطاقة بإرسال الفواتير شاملة مصنفة للعميل حسب المشتريات ويطالبه بسداد 5% من المبلغ ويزيد البنك المصدر على حامل البطاقة المبلغ الذي في ذمته (الرصيد الدائن) بنسبة معلومة شهرياً تصل إلى 1.5% وفي حالة ما إذا سدد حامل البطاقة كامل المبلغ الدائن خلال فترة الإستفادة لا يترتب على ذلك أي زيادة في التسديد، وفي كلتا الحالتين السابقتين يتم تجديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت ببطاقة الائتمان المتجددة.

✚ **البطاقة الائتمانية غير المتجددة:** وتسمى أحياناً ببطاقة السفر والترقية وقد بدأت بظهور شركة داينيرز كلوب ثم توسعت أكثر بقيام AMEX بإصدار بطاقة ما تزال موجودة ومشهورة إلى الآن وتسمى إختصاراً Amex ، وهي شبيهة بالبطاقة الائتمانية في كل شيء تقريباً، ولكن الشركات المصدرة لهذا النوع من البطاقات تشترط أن يقوم حامل البطاقة بسداد كامل المبلغ في نهاية مدة السماح الممنوحة له، والتي قد تصل إلى أربعين يوماً، ويدخل في تلك المبالغ المستحقة من شراء السلع والخدمات والسحب النقدي.

- **البطاقة الذكية**: وتعتبر أحدث البطاقات المنتجة على مستوى العالم، حيث يستخدم فيها تكنولوجيا متطورة حيث تضاف دائرة إلكترونية بالشريط المغنط، وتحتوي هذه الدائرة على بيانات وتعليمات مخزنة خاصة بالعميل كما تخزن أيضا المعلومات التي قام يقوم بيها العميل سواء عمليات شراء أو سحب نقدي، والتي تخصم مباشرة من البطاقة مما يعطي أمان أكبر للعميل والبنك والتاجر، وتعرف البطاقة أيضا بالبطاقات الرقائية أو البنكية Cards Smart ويتم استخدام البطاقات الذكية في العالم في عدة مجالات.
- **الشيك الإلكتروني**: هو الشيك المكافئ للشيكات التقليدية التي اعتدنا تداولها، فهو أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب لدفع مبلغ إلى المستفيد أو حامله، غير أنه يختلف عنه أنه يرسل إلكترونيا عبر الأنترنت ، فبعد أن يستلم المستفيد الشيك يرسله إلى البنك ليتم تحويل المبلغ لفائدته، ثم يعيده للمستفيد مؤكدا له عملية التحويل.
- **التحويل الإلكتروني**: بعد أن كانت البنوك تقوم بعملية التحويل بناء على أمر مكتوب وموقع من العميل، أصبح بإمكان العميل إعطاء الأمر بشكل إلكتروني نظرا لظهور أنظمة آمنة لإستخدامه.

# تقنيات القروض

## الائتمان والقرض والاعتماد:

لابد من التمييز بين أنواع الائتمان وهما: القرض والاعتماد.

- القرض يعني تقديم مبلغ معين دفعة واحدة من قبل البنك إلى العميل.
- الاعتماد هو تعهد من قبل المصرف بالإقراض، وهو عقد بمقتضاه يضع البنك تحت تصرف العميل مبلغا معيناً يسحب منه متى شاء مرة أو مرات خلال مدة محددة. وإذا أوفى الدين يستطيع أن يسحب أيضا.

### مقارنة بين القرض والاعتماد

القرض	الاعتماد
<ul style="list-style-type: none"><li>● المبلغ يسحب مرة واحدة وبمجرد تمام الاتفاق؛</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>● المبلغ تحت تصرف العميل يسحب منه متى شاء(ضمن المدة المحددة)</li></ul>
<ul style="list-style-type: none"><li>● الفائدة تسري على مبلغ القرض كله من تاريخ الإتفاق ولكل المدة؛</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>● الفائدة التي تسري على المبالغ المسحوبة فقط ومن تواريخ سحبها؛</li></ul>
<ul style="list-style-type: none"><li>● تسديد أي جزء من مبلغ القرض، قبل الموعد لا يعطي الحق في السحب من جديد؛</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>● في حالة سداد أي جزء يمكن سحب 85% من مقدار الجزء المسدد(سحب متكرر).</li></ul>
<ul style="list-style-type: none"><li>● التسديد يشمل كل المبلغ المتفق عليه، مع الفوائد في موعد السداد.</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>● التسديد ينصب على الرصيد المدين فقط.</li></ul>

المصدر: شكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 93



## تقنيات القروض الداخلية:

تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات.

وتوجد عدة تصنيفات للقروض تختلف حسب المدة والهدف والجهة المستفيدة ونوع الضمان المطلوب، وعلمه يمكن تقسيمها إلى (قروض استغلال) قصيرة الأجل (و قروض الاستثمار) طويلة ومتوسطة الأجل.

### أولا: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال

تأخذ نشاطات الإستغلال الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية منها، ويرجع ذلك إلى طبيعة هذه البنوك باعتبارها مؤسسات وظيفتها تحويل إيداعات جارية في أغلبها إلى قروض. وتعرف نشاطات الاستغلال على أنها كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة أي النشاطات التي تقوم بها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، و التي تتميز بالتكرار المستمر أثناء عملية الإنتاج ومنها، التمويل، التخزين، الإنتاج، التوزيع،...إلخ.

ونظرا لطبيعتها المتكررة والقصيرة زمنيا فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة وهذا ما دفع البنوك إلى تطوير طرق عديدة وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات، فالقروض الموجهة لتمويل هذا النوع من النشاط هي قروض قصيرة الأجل لا تتعدى في الغالب 18 شهرا، وتتبع البنوك عدة طرق لتمويل نشاطات الاستغلال وذلك حسب طبيعة النشاط ذاته) تجاري صناعي، زراعي أو خدماتي (أو حسب الوضعية المالية للمؤسسة أو الغاية من القرض، وترتبط هذه القروض بصفة عامة بحركات الصندوق الخاص بالمؤسسة الذي يكون مرة مدينا ومرة أخرى دائنا وذلك حسب وتيرة النشاط في المؤسسات وقدراتها على تحصيل ديونها<sup>1</sup>.

وتكمن أهمية قروض الاستغلال في كونها تساعد في تأمين السير الحسن لعملية الاستغلال الخاصة بالمؤسسة حيث أنها<sup>2</sup>:

<sup>1</sup>- الطاهر لطرش، التقنيات البنكية، مرجع سابق، ص58.

<sup>2</sup>- شاعر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 1986، ص84.

- تمكن من تجديد المخزون وتمويل حسابات الموردين
- تساعد على رفع مستوى رأس المال العامل لمواجهة أعباء الاستغلال.
- تخفف من خطر الوقوع في مأزق فراغ الخزينة نتيجة اختلاف فترات التسديد.
- تساهم في الحصول على سيولة قبل أن يحين أجل تحصيل الأوراق التجارية المستحقة على زبائن المؤسسة.

- مواجهة احتياجات الخزينة الناجمة عن النشاط الموسمي للزبون.
- تجنب المؤسسة تجميد أموال غير دائمة للاستعمال.
- باعتبار أن قروض الاستغلال هي قروض قصيرة الأجل فهي تناسب احتياجات السيولة المؤقتة للمؤسسة.

- تعتبر فوائد القروض بصفة عامة مصروفا وبالتالي لا تحسب عليها أية ضرائب.
- تمكن من إنجاز الأشغال لفائدة السلطات العمومية سواء من خلال الحصول على قروض فعلية من

#### البنك أو كفالات لصالح المقاولين

وهناك عدة طرق تتبعها البنوك التجارية لتمويل نشاطات الاستغلال، حيث عملت على إيجاد وتطوير هذه الطرق لتناسب احتياجات التمويل قصير الأجل، وفي هذا الصدد يمكننا التمييز بين الأنواع التالية لقروض الاستغلال:

#### قروض الاستغلال العامة

وهي مجموعة القروض الموجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة وليس لأصل بعينه، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- تسهيلات الصندوق.
- السحب على المكشوف.
- القرض الموسمي.
- قروض الربط.

## تسهيلات الصندوق

تهدف هذه التسهيلات إلى تغطية العجز الذي يطرأ على حساب المدين أو يعطى لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات، فهذا النوع من القرض موجه لتمويل العجز الذي يطرأ على حساب المدين وتمتد هذه التسهيلات لبضعة أيام لا تتعدى 15 يوما أو شهرا وتوجه هذه القروض أساسا بهدف إعطاء مرونة عمل للخزينة، وتعطى عموما للمؤسسات من أجل السماح لها بمواجهة الاختلالات القصيرة جدا من حيث المدة والتي تتعرض لها خزينة المؤسسة في بعض الأحيان كحلول أجل الاستحقاقات الجبائية واستحقاق المودعين وغيرها من الأزمات التي تواجه الخزينة )

ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا حيث تكثر نفقات الزبون نتيجة لقيامه بدفع رواتب العمال أو تسديده لفواتير حان أجلها، ولا يكفي ما عنده في الخزينة من سيولة لتغطية هذه النفقات، فيقوم البنك حينها بتقديم هذا النوع من القروض، ويتجسد ذلك في السماح للزبون بأن يكون حسابه مدينا وذلك في حدود مبلغ معين ومدة زمنية لا تتجاوز عدة أيام من الشهر، ويقوم البنك بحساب أجر هذا التسهيل على أساس الاستعمال الفعلي له، وكذلك على أساس المدة الزمنية الفعلية أي تلك المدة التي يبقى الحساب فيها مدينا<sup>1</sup>.

## السحب على المكشوف

يعبر السحب على المكشوف عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل سنة كاملة.

وإذا كانت مدة القرض في تسهيل الصندوق لا تتجاوز عدة أيام فإن المكشوف يمتد من 15 يوم إلى سنة وذلك حسب طبيعة التمويل ، حيث يلزم بنك الجزائر البنوك التجارية عند منحها لهذا النوع من القروض أن تكون موجهة لتمويل نشاط حقيقي للمؤسسة، كالأستفادة من الظروف التي تتيحها السوق مثل انخفاض

<sup>1</sup>-الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص60.

سعر سلعة معينة ولتجنب بعض الصعوبات الناجمة عن عدم الانتظام في توريد سلعة معينة وذلك بشراء كميات كبيرة منها ما دامت متوفرة حالياً، أما بالنسبة لتحديد قيمة السحب على المكشوف فقد حدده بنك الجزائر لقيمة رقم الأعمال المقابل لفترة خمسة عشر يوماً من نشاط المؤسسة كحد أقصى.

### القرض الموسمي

هي قروض تقدمها البنوك لتمويل أنشطة موسمية لزبائنها ولا يمس التمويل كل التكاليف بل جزء منها فقط، ويخص هذا النوع من القروض النشاطات ذات الطابع الموسمي مثل الزراعة، السياحة والمبيعات الموسمية لبعض البضائع، حيث تقوم المؤسسة في هذه الحالة و في الفترة المحددة بإنفاق مصاريف كثيرة مع العلم أن المداخيل لا تحدث إلا في فترة لاحقة ولكي تواجه المؤسسة هذه التكاليف ( مواد أولية، تخزين، نقل) تلجأ للبنك ليغطي كل مصاريفها على أنتسدد المبلغ بالمدادخيل الأولى للعملية.

وبالتالي مدة هذا النوع من القروض تصل عموماً إلى 09 أشهر، ولكن قبل الإقدام على منح هذا النوع من القروض فإن الزبون مطالب بأن يقدم للبنك مخطط التمويل يبين زمنياً نفقات وعائدات النشاط المتوقعة وعلى أساس هذا المخطط يقوم البنك بتقديم القرض.

### قرض الربط

تمنح هذه القروض عادة إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد ، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية، ويمكن توضيح طبيعة هذا النوع من القروض عبر الأمثلة التالية:

قامت مؤسسة بعملية استثمار وحصلت على قرار التمويل من مؤسسة مالية متخصصة، ولكن لأسباب معينة متعلقة بالضمانات أدت إلى تأجيل تنفيذ هذه العملية لفترة قصيرة ريثما تقوم المؤسسة المالية المتخصصة بتحرير هذا القرض ، حيث يسترد البنك أمواله للقيام باستثمار معين قررت المؤسسة تمويله عن طريق بيع عقارات ليست بحاجة إليها ، لكن دخول الأموال الناتجة عن هذا التنازل يتأخر نسبياً نظراً للإجراءات التي يجب القيام بها، لذلك تلجئ هذه المؤسسة إلى البنك لطلب قرض من ساجل تمويل هذا الاستثمار يتم تسديده بعد دخول هذه الأموال.

تدخل كل هذه الأنواع ضمن طائفة قروض الربط وهي تهدف إلى تحقيق الفرص المتاحة أمام المؤسسة في انتظار تحقق العملية المالية، وعلى الرغم من ذلك فهناك مخاطر مرتبطة بهذا النوع من القروض مثل خطر عدم تحقق العملية لإلغائها أو لإعادة النظر فيها وهناك مخاطر أخرى هي مخاطر استعمال القروض الناجمة عن العملية المالية لإغراض أخرى ولما يتمتع به البنك من خبرة وإمكانيات الدراسة فإنه يستطيع توظيف ذلك في اتجاه التقليل إلى حد كبير من هذه المخاطر.

## 2- قروض الاستغلال الخاصة

وهي قروض موجهة لتمويل أصل معين من الأصول المتداولة، ويمكن إجمالها فيما يلي<sup>1</sup>:

-تسيقات على المخزون

-التسيقات على الصفقات العمومية

-الخصم التجاري

### التسيقات على المخزون

التسيق على المخزون هو عبارة عن قرض يقدم للزبون من طرف البنك لتمويل مخزون معين وحصول البنك مقابل ذلك على ضمان يتمثل في المخزونات، أي المخزون يكون مرهون لدى البنك، وينبغي على البنك في هذه الحالة التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها وذلك للتقليل ما أمكن من الأخطار، وعليه يقدم الزبون للبنك إيصالاً مزدوجاً أي متكوناً من جزئين، يسمى الأول وصل أو سند إيداع وهو وصل يذكر فيه اسم ومهنة وعنوان المودع، كذلك نوع وكمية وقيمة البضاعة وهذا الوصل يمكن نقل ملكية البضاعة ( بالتظهير أما الثاني فيتمثل في سند الرهن)، وهو استمارة ضمان ملحقة بوصل البضائع المودعة بمخازن عامة، كما أنه يعتبر سند ضمان يمثل بضاعة معينة ومحددة مودعة في مخزن عام تسلمه هذه الأخيرة لصاحب البضاعة، وهذان الجزآن يمثلان معا البضاعة التي أودعها التاجر في المخزن العام، أما الوصل الذي سلمه له المخزن فيقوم هذا الأخير بنقل ملكية البضاعة من الزبون إلى البنك فيصبح هذا السند مظهراً

<sup>1</sup>-شعبان فرج، العمليات المصرفية والإدارة المخاطر، دروس موجهة لطلبة الماستر تخصص نقود ومالية، جامعة

ولكي يقوم الزبون من إخراج بضاعته من المخزن العام فيجب على البنك في هذه الحالة أن يظهر له السند، وعند بيع الزبون البضاعة فإنه يقدم سند الإيداع المظهر من طرف البنك إلى المشتري فتنقل له ملكية البضاعة، أما الزبون فله حق مطالبة المشتري بالوفاء بالدين عند ميعاد الاستحقاق، وعند عدم الوفاء فمن حقه بعد مرور 8 أيام على الاستحقاق طلب بيع البضاعة و يستوفي دينه من قيمتها.

### التسيقات على الصفقات العمومية

الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارات المركزية أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية (ذات الطابع الإداري من جهة والمقاولين والموردين من جهة أخرى).

ونظر الطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية وخاصة من حيث أهمية المشاريع وحجمها وطرق الدفع التي تعتبر ثقيلة نسبياً، يجد المقاول المكلف بالإنجاز نفسه في حاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى هذه السلطات، و لذلك يضطر إلى اللجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال من أجل تمويل إنجاز هذه الأشغال ويسمى هذا النوع من التمويل بالتسيق على الصفقات العمومية. ويمكن للبنك أن يمنح نوعين من القروض لتمويل الصفقات العمومية هما: منح الكفالات لصالح المقاولين ومنح قروض فعلية.

### الخصم التجاري

هو عملية شراء البنك لأوراق تجارية مسحوبة لصالح العميل قبل حلول أجل استحقاقها، حيث أن الأوراق التجارية التي يشتريها البنك تصبح ملكاً له، ويتم تسديد قيمتها من طرف الشخص المدين المسحوب عليه (عند تاريخ الإستحقاق،

هذا ويأخذ البنك مقابل هذه العملية سعر يسمى سعر الخصم الذي يتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي:

**معدل الفائدة:** هو ثمن القرض ويطبق على مدة القرض

**عمولة التحصيل:** هي عمولة الجهد المبذول و الوقت المضحي به أثناء تحصيل الورقة

**عمولة الخصم:** هي أجر البنك من العملية .

هذا ويستطيع البنك التجاري في حالة احتياجه للسيولة إعادة خصم هذه الأوراق لدى البنك المركزي.

### الاعتمادات بالتوقيع أو القروض بالالتزام:

ويتخذ هذا النوع من القروض شكل توقيع البنك لضمان التزامات زبونه اتجاه الآخرين في حدود مبلغ معين ولمدة معينة مقابل عمولة، وتظهر هذه القروض خارج ميزانية البنك، و تنقل إليها في حالة عدم التزام الزبون، يتم هذا الاعتماد حسب ثلاثة أشكال رئيسية هي: الضمان الاحتياطي، الكفالة والقبول.

### الضمان الاحتياطي:

في كثير من الأحيان يقوم الشخص بتحرير الورقة التجارية إلى شخص آخر ويرفض المستفيد أو المظهر إليه (الحامل الشرعي) قبول استلام هذه الورقة، وذلك لضعف الثقة المالية لديه عند الشخص (المضمون) لذلك يطلب من الشخص الذي ظهر الورقة التجارية إليه، تأميناً لكي يقبلها ويطمئن على الوفاء بقيمتها، وهذا التأمين يكون إما رهناً يسلمه إليه أو كفالة شخصية، وهذه الكفالة هي التي يطلق عليها الضمان الاحتياطي، حيث يقدم الضمان الاحتياطي عادة عندما يكون هناك توقيع ضعيف أو مشكوك فيه، فيأتي الضامن الاحتياطي والذي يكون في العادة بنك لتقوية الثقة لدى الحامل، فالضمان الاحتياطي إذن من ضمانات الورقة التجارية، ويمنحها الثقة كما أنه يسهل تداول الورقة التجارية.

### الكفالة

هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين (الزبون) في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، وتحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها ويستفيد هذا الزبون من الكفالة في علاقته مع الجمارك وإدارة الضرائب وفي حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية كما سبق الإشارة إليه.

### القبول

يلتزم البنك في هذا النوع من القروض بتسديد الدائن وليس عميله، ويمكن التمييز بين عدة أشكال لهذا النوع من القروض : القبول الممنوح لضمان ملاءة الزبون الأمر الذي يعفيه من تقديم ضمانات، القبول

المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية، القبول الممنوح للزبون من أجل مساعدته على الحصول على مساعدة الخزينة والقبول المقدم في التجارة الخارجية.

### القروض المقدمة للأفراد

بالإضافة إلى كل أنواع القروض سألقة الذكر، يمكن للبنك تقديم قروض قصيرة الأجل وهي عبارة عن قروض شخصية والتي تستخدم (Cartes de crédit) تمنح لتمويل النفقات الاستهلاكية للعملاء ومن أشهرها استخدام بطاقات القرض في تسديد المشتريات الشخصية للعملاء دون الحاجة إلى استخدام النقود، هذا إلى جانب القروض التي توجه إلى الأفراد ذوي الدخل الثابتة والتي يتناسب مبلغها مع دخولهم الشهرية.

### ثانيا :القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار

تتمثل نشاطات الاستثمار في تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، وهي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج ومعداته، وإما على عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والإدارية، وعليه فالاستثمار هو عبارة عن إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل، ويتم هذا الانفاق عادة مرة واحدة في بداية الأمر الذي يشكل عبئا ثقيلا على المؤسسة بينما تكون العائدات متقطعة وتندفق خلال سنوات العمر، ويعطي هذا الأمر فكرة حول كيفية تسديد القرض المستعمل في التمويل. وإلى وقت قريب كانت تقوم بتمويل عمليات الاستثمار بنوك متخصصة نظرا للخصائص المرتبطة بهذا التمويل، ولكن ذلك تغير مع الزمن، وأصبح بإمكان البنوك التجارية القيام بمثل هذه العمليات، وتعني عملية تمويل الاستثمار أن البنك مقبل على تجميد أمواله لمدة ليست بالقصيرة، يمكن أن تمتد من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار، فإذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على الآلات والمعدات فالأمر يتعلق بتمويل متوسط الأجل، أما إذا كان الأمر يتعلق بتمويل عقارات، فإننا نكون بصدد تمويل طويل الأجل، ونظرا للصعوبات التي تجدها المؤسسات في تمويل عمليات بهذا الحجم وهذه المدة ، فقد تم تحديث طرق التمويل بما يخفف من هذه الصعوبات ويتعلق الأمر بعمليات القرض الإيجاري.



## 1-عمليات القرض الكلاسيكية في تمويل الاستثمارات:

نميز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل البنكي للاستثمار ويتعلق الأمر بالقرض المتوسطة وطويلة الأجل.

### القرض متوسطة الأجل:<sup>1</sup>

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الإستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع ( 07 ) سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة... إلخ ويمكن التمييز بين نوعين من القروض المتوسطة الأجل و يتعلق الأمر بالقرض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى مؤسسة الإصدار والقرض غير القابلة للتعبئة.

أ - القروض القابلة للتعبئة: البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه، ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال ويجنبه إلى حد ما، الوقوع في أزمة نقص السيولة.

ب - القروض غير القابلة للتعبئة: في هذه الحالة البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وبالتالي فإنه يكون مجبر على انتظار سداد المقرض لهذا القرض، وهنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر.

### القرض طويلة الأجل

تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات، نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أنتعبئها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الإستثمار وفترات الإنتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد، والقرض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الإستثمارات تفوق في الغالب سبع سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الإستثمارات مثل الحصول على عقارات ، اراضي ..

<sup>1</sup>-الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص74.

ونظرا لطبيعة هذه القروض ( المبلغ الضخم والمدة الطويلة )، تقوم بها مؤسسات متخصصة لإعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر إيداعية طويلة، لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها إن طبيعة هذه القروض تجعلها تنطوي على مخاطر عالية الأمر الذي يدفع المؤسسات المتخصصة في مثل هذا النوع من التمويل البحث عن الوسائل الكفيلة بتخفيف درجة هذه المخاطر ومن بين الخيارات المتاحة لها في هذا المجال أن تشترك عدة مؤسسات في تمويل واحد أو تقوم بطلب ضمانات حقيقية ذات قيم عالية قبل الشروع في عملية التمويل.

## 2- الإئتمان الإيجاري

يعتبر من الطرق المستحدثة في تمويل الاستثمار والتي توسعت بشكل كبير نظرا للمزايا التي توفرها لكل من المؤسسات المقرضة والمقرضة على حد سواء.

### 2-1- مفهوم الإئتمان الإيجاري<sup>1</sup>:

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا بذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.

وحسب هذا النظام تقوم المؤسسة المؤجرة ( المشتري ) بشراء الأصل الرأسمالي بمواصفات محددة من مورد معين) المنتج ( وتأجيره إلى المشروع الذي يحتاج إليه ) المؤسسة المستأجرة ( لمدة محددة من الزمن ) متوسطة أو طويلة( في مقابل سداد قيمة إيجار محددة يتفق عليها فيما بينهما ، وتسدد شهريا في أغلب الأحوال وتزيد في مجموعها عن ثمن شراء الأصول المؤجرة بحيث يتحقق للمؤجر عائد معدله يقترب من معدل الفائدة على قرض بضمان.

ويحتفظ المؤجر بملكية الأصول المؤجرة وعند انتهاء العقد فإن المستأجر يكون له الخيار إما أن يعيد الأصل الذي استأجره إلى المالك المؤجر، وإما أن يستمر في استئجاره للأصل بسعر بالغ الانخفاض أو أن يشتريه بثمان رمزي يتفق عليه.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 64.

### ثالثا: قروض تمويل التجارة الخارجية

يمكن تصنيف عمليات التمويل الخارجية إلى عمليات تمويل قصيرة الأجل وعمليات تمويل متوسطة طويلة الأجل، و ترتبط عمليات التمويل هذه مع طبيعة النشاطات المراد تمويلها.

#### التمويل قصير الأجل للتجارة الخارجية :

تستعمل لتمويل الصفقات الخاصة بتبادل السلع والخدمات مع الخارج ومن أجل تسهيل هذه العمليات يسمح النظام البنكي باللجوء إلى عدة طرق للتمويل تتمثل في نوعين رئيسيين هما<sup>1</sup>:  
إجراءات التمويل البحت: هي عبارة عن عمليات الدفع و القرض في ان واحد وتتخذ ثلاثة أشكال رئيسية هي:

- القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير: تسمى بذلك لكونها قابلة للخصم لدى البنك، ويخص هذا النوع من التمويل الصادرات التي يمنح فيها المصدرون لزبائنهم أجالا ليزيد عن 18 شهرا كحد أقصى، وأكثر الأنظمة ارتباطا بهذا النوع من التمويل النظام الفرنسي.

- التسبيقات بالعملة الصعبة: أطلب مؤسسات مصدرة من البنك القيام التسبيق بالعملة الصعبة لصالح زبائنهم بحيث تستفيد من هذه التسبيقات في تغذية خزينتها، حيث تقوم بالتنازل عن مبلغ التسبيق في سوق الصرف مقابل العملة الوطنية.

- عملية تحويل الفاتورة: هي ميكانيزم للتمويل القصير الأجل باعتبار أن المصدرين يحصلون على مبلغ الصفقة مسبقا من طرف المؤسسات المتخصصة التي تقوم بهذا النوع من العمليات قبل حلول اجل التسديد الذي لا يتعدى عدة أشهر.

إجراءات الدفع و القرض: تتمثل في ثلاثة آليات أساسية لتمويل الواردات:

- الاعتماد المستندي: هو تلك العملية التي يقوم بموجبها بنك المستورد أن يحل محله في الالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا بإرسال بضاعة المتعاقد عليها.

<sup>1</sup> - شعبان فرج، العمليات المصرفية والإدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص44.

ويتمثل في الأنواع الرئيسية التالية:

- الاعتماد المستندي القابل للإلغاء.
- الاعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء.
- الاعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء ومؤكد.
- الاعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء و غير مؤكد.
- الاعتماد المستندي المتجدد.
- الاعتماد المستندي الغير المتجدد.
- الاعتماد القابل للتحويل.
- الاعتماد المقابل.
- الاعتماد بالدفع المؤجل.
- الاعتماد بالقبول.
- الإعتمادات المضمونة.
- اعتماد المبادلة.

● **التحصيل المستندي** : هو الآلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كميالة و إعطاء كل مستندات إلى البنك الذي يمثله ، للقيام بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكميالة. ويتم بصيغتين :

المستندات القابلة للدفع

والمستندات مقابل القبول.

**خصم الكميالات المستندية**: هي إمكانية المتاحة للمصدر كي يقوم بتعبئة الكميالة التي سحبها على المستورد ، وفي الحالة خصم الكميالات المستندية يطلب مصدر من بنكه أن يقوم بدفع قيمتها له ويحل محله في الدائنية إلى غاية تاريخ الاستحقاق.

## التمويل متوسط و طويل الأجل للتجارة الخارجية<sup>1</sup>:

ينصب التمويل المتوسط و الطويل الأجل على تمويل العمليات التي تفوق في العادة 18 شهرا و الهدف من هذه التقنيات توفير وسائل التمويل الضرورية التي تسهل التجارة الخارجية.

● **قرض المشتري**: هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك أو مجموعة من البنوك بلد المصدر بإعطاء قرض للمستورد بتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر لفترة تتجاوز 18 شهرا

● **قرض المورد**: هو قيام بنك بمنح قرض للمصدر بتمويل صادراته، ولكن هذا القرض ناشئ أساسا عن مهلة للتسديد يمنحها المصدر للمستورد، بمعنى آخر يلجأ البنك للتفاوض حول إمكانية قيام المستورد بمنحه قرضا لتمويل هذه الصادرات ، لذلك يبدو قرض المورد على انه شراء لديون من طرف البنك على المدى المتوسط.

● **التمويل الجزافي**: هو تلك العملية التي بموجبها يتم خصم أوراق تجارية بدو الطعن، و عملية التمويل الجزافي تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة، فهو شراء الديون الناشئة عن صادرات السلع و الخدمات.

● **القرض الإيجاري الدولي**: هو العملية التي يقوم من خلالها المصدر ببيع سلعته إلى مؤسسات متخصصة أجنبية و التي تقوم بالتفاوض مع المستورد حول إجراءات إبرام عقد الإيجاري وتنفيذه.

<sup>1</sup>-المرجع نفسه، ص46.

# الفصل الثالث:

## إدارة البنك التجاري

## الهدف من إدارة البنك التجاري:

تهدف إدارة البنك إلى تحقيق ثلاث أهداف أساسية:

- تحقيق المردودية أو الربحية باعتباره مؤسسة اقتصادية.

- تحقيق معدلات نمو متزايدة من خلال زيادة الوكالات المفتوحة، زيادة حجم الودائع.

- زيادة القدرة التنافسية للبنك أو القدرة على البقاء و إحداث منتجات بنكية جديدة من أجل المنافسة.

## وسائل إدارة البنك التجاري:

تعتمد الإدارة البنكية على مجموعة من الوسائل لعل أهمها:

القوائم المالية، قواعد الحیطة والحذر لتسيير البنوك، وحسن إدارة الأصول والخصوم كما سنرى.

## 1- القوائم المالية للبنك التجاري:

تعد القوائم المالية لغرض تقديم المعلومات المالية اللازمة لمستخدمي تلك القوائم زمن بينهم 'دارة الشركات والمساهمين وحملة السندات والمحللين الماليين والمودعين والبنوك والهيئات الرقابية فضلا عن الجهات الحكومية الأخرى والمستثمرين المرتقبين.

ويختلف استخدام القوائم المالية باختلاف احتياجات مستخدمي تلك القوائم فبالنسبة للمستثمرين المرتقبين يكون الهدف هو تقييم المخاطر والعوائد المرتبطة والمتوقعة عند قرار الاستثمار في شركة ما، بينما تستخدم البنوك القوائم المالية لغرض تقييم الجدارة الائتمانية عند دراسة قرارات الائتمان.

## وظائف القوائم المالية<sup>1</sup>:

- قياس الأصول التي تقع في ملكية البنك؛

<sup>1</sup>- أحمد محمد فهمي سعيد البرزنجي، مدخل إلى إدارة المصارف والعمليات المصرفية، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2018،

- قياس الالتزامات المترتبة على اجمالي الأصول؛
- قياس التغيرات التي تطرأ على تلك الأصول والخصوم وحقوق رأس المال؛
- ربط هذه التغيرات بمدة زمنية محددة؛
- تصنيف التغيرات المشار إليها على الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر؛
- التعبير عما تقدم بوحدات نقدية باعتبارها الوحدة العامة للقياس المالي.

### أولاً: ميزانية البنك التجاري:

هي جدول يبين أصول و خصوم البنك في فترة زمنية محددة بغرض بيان المركز المالي للبنك، و يوضح جانب الخصوم موارد البنك المختلفة بينما الأصول توضح الاستخدامات المختلفة له الموارد. كما هو مبين بالرسم التخطيطي التالي:



## نموذج لميزانية بنك تجاري

الأصول	الخصوم
<b>1-الأرصدة النقدية</b> نقد في الصندوق أرصدة لدى البنك المركزي أرصدة لدى البنوك التجارية الزميلة أرصدة سائلة أخرى	<b>1-الودائع والحسابات</b> ودائع تحت الطلب ودائع التوفير ودائع لأجل
<b>2-محفظه الحوالات المخصصة</b> أودنات الخزينة الأوراق التجارية المخصصة	<b>2-رأس المال</b> رأس المال المدفوع الاحتياطات الأرباح المحتجزة
<b>3-محفظه الأوراق المالية</b> سندات الحكومة أسهم وسندات غير حكومية	<b>3-الأموال المقرضة طويلة الأجل</b> الاقتراض من سوق رأس المال
<b>4-قروض وسلف</b> قروض قصيرة الأجل قروض طويلة الأجل سلف	<b>4-الأموال المقرضة قصيرة الأجل</b> الاقتراض من البنوك التجارية الاقتراض من البنك المركزي
<b>5-صكوك ومسحوبات قيد التحصيل</b> <b>6-العقارات والموجودات الأخرى</b>	<b>5-مصادر تمويل أخرى</b> التأمينات المختلفة أرصدة وصكوك مستحقة الدفع حسابات دائنة أية مطلوبات أخرى.

**الخصوم:** تتكون خصوم البنك أو الموارد من ديون و التزامات البنك للغير في لحظة زمنية معينة و موارد البنك تنقسم إلى<sup>1</sup> :

- **الموارد الذاتية:** تشمل رأس المال المدفوع وهو ما طالب به البنك ودفعه المساهمون فعلا و هو الذي يظهر في الميزانية و لا يرد ثانية للمساهمين في حالة فشل البنك أو تصفيته إلا بعد الوفاء بجميع ديون البنك. كما يشمل أيضا الاحتياطات و هي الأجزاء المقتطعة من الأرباح تنقسم إلى احتياطي قانوني و احتياطي اختياري. والأرباح المحتجزة وهي الأرباح التي تقرر إدارة البنك احتجازها من صافي الربح القابل للتوزيع لتنمية موارده، وهذا المصدر إضافة إلى أنه يمثل نوعا من الحماية للمودعين، فإنه يعد وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا.
- **الموارد الخارجية :** تمثل هذه الموارد أكبر مبلغ من خصوم البنك وهي التزامات البنك للغير وتشمل:

- الودائع بجميع أنواعها، الأرصدة المستحقة للبنوك والتي تنتج عن تعامل البنك مع البنوك الأخرى سواء محلية أو مراسلين بالخارج ، والمبالغ المقترضة من البنك المركزي.
- **مصادر تمويل أخرى:** وتشمل: التأمينات المختلفة: وهي التأمينات التي يضعها الأفراد في المصارف مثل تأمينات الاعتمادات المستندية. وأرصدة وصكوك مستحقة الدفع:

## الأصول:

- تظهر عناصر الأصول ضمن الميزانية بشكل تنازلي في درجة السيولة، و تشمل ما يلي:
- **النقود القانونية:** وتشمل: النقود التي بالخزينة (أوراق نقد قانوني ، نقود مساعدة، عملات أجنبية) الأرصدة النقدية في البنوك الأخرى، الرصيد النقدي في البنك المركزي.

<sup>1</sup>- خالد أمين عبد الله، إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان، ط2006، 1، ص64-79.

وتشكل الأصل الذي يتمتع بسيولة كاملة أو هو السيولة ذاتها، وهذا الأصل لا يولد إيرادا على الإطلاق و يسمى الأصل العاطل. إلا أنه يشكل خط الدفاع الأول في مواجهة طلبات الدفع بنقود قانونية وتحتفظ البنوك التجارية بالنقد كنسبة من الودائع.

- **الاستثمارات في الأوراق المالية:** تشمل الأموال التي يستثمرها البنك في أوراق مالية إما قصيرة يمكن تحويلها بسرعة إلى سيولة و بأقل مخاطر و تمثل خط الدفاع الثاني و تتمتع بدرجة عالية من السيولة و تدر دخلا متواضعا في صورة سعر فائدة منخفض و تشمل :

-أودنات الخزانة ( سندات حكومية قصيرة الأجل، مدته 3 شهور)

-المستندات الإذنية والكمبيالات.

يطلق عليها مصطلح " الأصول السائلة" و هي أصول تتمتع بدرجة عالية من السيولة أي يمكن استخدامها بسهولة دون مخاطرة كبيرة لمقابلة طلبات الدفع.

وإما طويلة الأجل و تمثل خط الدفاع الثالث مثل الأوراق المالية طويلة الأجل مثل الأسهم و السندات بهدف تحقيق إيرادات مرتفعة و تسمى المصلحة القائمة على هذا الاستثمار بمحفظة الأوراق المالية.

- **القروض :** هي الأموال التي يقدمها البنك للمستثمرين مقابل فوائد و تمثل أهم استخدامات البنك لأنها تمثل نشاطه الأساسي كوسيط مالي و تشمل جميع أنواع القروض

- **المستحق على البنوك:** وتمثل حقوق البنك على البنوك الأخرى أي أرصدة البنك لدى البنوك الأخرى.

- **أصول و أرصدة مدينة أخرى:** تشمل إيرادات مستحقة لم تقبض أو مصروفات مدفوعة مسبقا.

- **أصول ثابتة:** تشمل ممتلكات البنك من أراض، مباني و سيارات و عتاد و غيرها.

## ثانياً: الأنشطة خارج الميزانية:

يضاف للقوائم المالية للبنك عادة ما يسمى الأنشطة خارج الميزانية وهي العمليات المتمثلة خاصة في التزامات سواء كانت مغطاة أو متلقاة ، يتم فيها التمييز بين مختلف الالتزامات من خلال طبيعة الالتزام والطرف المقابل، فتخصص حسابات مناسبة للالتزامات التمويل، والالتزامات الضمان، والالتزامات على الأوراق المالية والالتزامات بالعملاء الصعبة.

- تتوافق التزامات التمويل مع وعود بالمساهمة مقدمة لصالح مستفيد،
- التزامات الضمان التي تمت في شكل كفالة على الخصوص، هي عمليات تلتزم من أجلها المؤسسة لصالح طرف آخر لتأمين العبء المكتتب من طرف هذا الأخير إذا لم يستطع الوفاء به بنفسه.
- التزامات على الأوراق المالية يتضمن عمليات الشراء والبيع للحساب الخاص بالمؤسسة الخاضعة.
- تتضمن الالتزامات على عمليات العملات الصعبة:
- عمليات الصرف نقدا طالما أن أجل الإجراء لا تزال نافذة.
- عمليات الصرف لأجل: عمليات بيع وشراء العملات الصعبة التي تقرر الأطراف تأجيل إنجازها لدوافع أخرى غير أجل الإجراء.
- عمليات الإقراض والإقتراض بالعملات الصعبة: طالما أن أجل وضع الأموال تحت التصرف لم تنقض بعد.

محتوى بنود خارج الميزانية<sup>1</sup> :

- **البند الأول: التزامات التمويل لفائدة المؤسسات المالية:** يشتمل خصوصا على اتفاقيات إعادة التمويل وقبول الدفع أو الالتزامات بالدفع وتأكيد فتح الاعتمادات المستندية للهيئات المالية.

<sup>1</sup>-نظام رقم 05-09 مؤرخ في 29 شوال عام 1430 الموافق 18 أكتوبر سنة 2009، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية رقم 76، 2009، ص 23.

- البند الثاني: التزامات التمويل لفائدة الزبائن: يشتمل خصوصا على فتح الاعتمادات المؤكدة وخطوط استبدال أوراق الخزينة والالتزامات على تسهيلات إصدار الأوراق المالية لفائدة الزبائن.
- البند الثالث: التزامات ضمان بأمر الهيئات المالية: يشتمل خصوصا على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للهيئات المالية؛
- البند الرابع: التزامات ضمان بأمر الزبائن: يشتمل خصوصا على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للأعوان الاقتصاديين من غير الهيئات المالية.
- البند الخامس: التزامات أخرى ممنوحة: يشتمل خصوصا على الأوراق المالية والعملات الصعبة للتسليم من قبل المؤسسة الخاضعة.
- البند السادس: التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية: يشتمل خصوصا على اتفاقيات إعادة التمويل والالتزامات المتنوعة المحصل عليها من الهيئات المالية.
- البند السابع: التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية: يشمل الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أخرى محصل عليها من الهيئات المالية.
- البند الثامن: التزامات أخرى محصل عليها: يشمل خصوصا على الأوراق المالية والعملات الصعبة للاستلام من طرف المؤسسة الخاضعة.

### نموذج خارج الميزانية

السنة ن-1	السنة ن	الملاحظة	الإلتزامات
			<p><b>التزامات ممنوحة</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية</li> <li>- التزامات التمويل لفائدة الزبائن</li> <li>- التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية</li> <li>- التزامات ضمان بأمر الزبائن</li> <li>- التزامات أخرى ممنوحة.</li> </ul>

			<p><b>التزامات محصل عليها</b></p> <p>التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية</p> <p>التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية</p> <p>التزامات أخرى المحصل عليها</p>
--	--	--	--

المصدر: نظام رقم 05-09 مؤرخ في 29 شوال عام 1430 الموافق 18 أكتوبر سنة 2009، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية رقم 76، 2009،

### ثالثا- حسابات النتائج:

يسمى أيضا قائمة الدخل وتهدف هذه القائمة إلى قياس نتيجة عمليات المصرف لفترة معينة، وهي ملخصا لإيرادات المتحققة والمصروفات التي يتحملها المصرف لتحقيق هذه الإيرادات. ويمثل الفرق بين هذين البندين الربح أو الخسارة التي حققها المصرف خلال مدة زمنية معينة. وتعد قائمة الدخل أهم تقرير مالي حيث:

- تظهر نتائج أعمال البنك للسنة المالية المنتهية.
- تعتبر مؤشرا هاما لتوقعات ما سيكون عليه البنك.

-تتمثل إيرادات البنك في:

- الفوائد المقبوضة على القروض بمختلف أنواعها.
- الفوائد المستحقة على البنوك الأخرى،
- عائد الاستثمار في الأوراق المالية،
- عمولات الاعتمادات المستندية و خطابات الضمان و إيرادات الخدمات المصرفية الأخرى.

-تتمثل مصروفات البنك في:

- الفوائد المدفوعة على الودائع المختلفة؛

- الفوائد المدفوعة على القروض التي يحصل عليها البنك أو على الأرصدة المستحقة عليه من البنوك أخرى؛
- الأجور و الرواتب، الإيجارات المدفوعة..... الخ.

### نموذج حساب النتائج

السنة ن-1	السنة ن	الملاحظة	البيان	
			+فوائد ونواتج مماثلة	1
			-فوائد وأعباء مماثلة	2
			+عمولات (نواتج)	3
			-عمولات (أعباء)	4
			+/- أرباح وخسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة	5
			+/- أرباح وخسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	6
			+ نواتج النشاطات الأخرى	7
			-أعباء النشاطات الأخرى	8
			<b>النتاج البنكي الصافي</b>	9
			-أعباء استغلال عامة	10
			-مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	11
			<b>النتاج الإجمالي للاستغلال</b>	12
			-مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير قابلة للاسترداد	13
			+استرجاعات المؤونات خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	14
			<b>نتاج الاستغلال</b>	15
			+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	16
			+العناصر غير العادية (نواتج)	17
			-العناصر غير العادية (أعباء)	18

			ناتج قبل الضريبة	19
			-ضرائب على النتائج وما يماثلها	20
			الناتج الصافي للسنة المالية	21

المصدر : : نظام رقم 05-09 مؤرخ في 29 شوال عام 1430 الموافق 18 أكتوبر سنة 2009، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية رقم 76، 2009، ص24

#### رابعاً: كشوف مالية أخرى:

إضافة للميزانية وجدول خارج الميزانية وجدول النتائج التي تعتبر أساسية في التحليل المالي يمكن إضافة جدول تغيير الأموال الخاصة وجدول تدفق الخزينة.

● **جدول تغيير الأموال الخاصة:** أو قائمة تغيرات في حقوق الملكية وهو الجدول الذي يظهر التغيرات التي قد تطرأ في بنود رأس المال وحقوق المساهمين. فتوضح ما إذا كان البنك قد أجرى زيادة في رأس المال وكيف كانت تلك الزيادة.

● **جدول تدفق الخزينة:** أو قائمة التدفق النقدي حيث يعرض هذا الجدول التدفقات النقدية الداخلة للبنك والتدفقات النقدية الخارجة منه خلال المدة المحاسبية. مع التفريق بين التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للبنك. ويمكن هذا الجدول من معرفة مصادر توليد النقد خلال المدة وأوجه استخدام النقد والتغير الذي حصل على رصيد النقد خلال المدة.

#### 2-قواعد الحيطة و الحذر لتسيير البنوك:

##### مفهوم القواعد الاحترازية:

هي القواعد التي تضعها السلطة النقدية للبنوك بهدف: تفادي تركيز الائتمان على عميل واحد أو مجموعة قليلة من المستفيدين، إيجاد حد أدنى من تغطية المخاطر التي قد تلحق بالمدعين بواسطة الأموال الخاصة للبنك، و إيجاد توافق بين المعايير المطبقة في القطاع المصرفي و المالي محلياً مع ما هو مطبق عالمياً. ويمكن عرضها في مايلي:



## متطلبات رأس المال الأدنى:

وفق التنظيم رقم 03/2018 الصادر في 04 نوفمبر 2018 يحدد رأس المال الأدنى ب 20 ملايير دينار جزائري بالنسبة للبنوك و 6.5 مليار دج للمؤسسات المالية.<sup>1</sup>

## الاحتياطي الإجباري:

يتم تكوين الاحتياطي الإلزامي للبنوك من مجموع المستحقات المجمعة و المقرضة بالدينار و الاستحقاقات المرتبطة بالعمليات خارج الميزانية باستثناء الاستحقاقات إزاء بنك الجزائر، و يمكن طرح استحقاقات المقرضة من البنوك الأخرى وفقا للشروط التي يحددها بنك الجزائر. لا يمكن أن تتجاوز هذه النسبة 15% و يمكن أن تساوي 0%.

## نسبة توزيع الخطر<sup>2</sup>:

تهدف إلى معرفة مستوى التعهدات مع مستفيد واحد أو مجموعة من المستفيدين وهذا لتجنب تركيز المخاطر مع زبون واحد، أو مجموعة من الزبائن، لتفادي ربط مصير البنك بمصير هؤلاء لتفادي خطر الإفلاس وهي كالتالي:

مجموع الائتمان الممنوح لعميل واحد لا يتجاوز 25% من رأس المال البنك.

يجب أن لا يتجاوز مجموع الائتمان و التعهدات للعملاء الذين يتجاوز حجم الائتمان الممنوح لهم 15% من رأس المال الخاص بالبنك، 10 مرات رأس المال البنك .

<sup>1</sup> - النظام رقم 03/2018 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر،

<https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reglements2018/reglement201803.pdf>

<sup>2</sup> - الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص 420.

## معدلات تغطية الخطر:

تعتبر هذه المعدلات عن العلاقة بين الأموال الخاصة و مجموع المخاطر المواجهة. وهناك عدة نسب نذكر منها:

حقوق الملكية/إجمالي الأصول\*100. حقوق الملكية/إجمالي الودائع\*100

.حقوق الملكية/الأصول الخطرة\*100.(الأصول-النقود بالخزينة+النقود لدى البنك المركزي+الودائع لدى البنك المركزي+الودائع لدى البنوك+سندات حكومية+قروض ممنوحة للحكومة)  
بالإضافة إلى نسبة بازل العالمية = حقوق الملكية/ مخاطر الائتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيلية أكبر من 10.5%

**مراقبة وضعية الصرف:** يتم التصريح يوميا بوضعية الصرف للعملة للبنك المركزي و يجب احترام النسب التالية:

نسبة قصوى تصل إلى 10% بين وضعية الصرف لكل عملة ومبلغ الاموال الخاصة كما يلي وضعية الصرف لكل عملة/الأموال الخاصة  $\geq 10\%$  .

نسبة بين الوضعية الإجمالية للصرف لمجموع العملات والأموال الخاصة  $\geq 30\%$  .

والبنوك ملزمة بأن تحافظ على تسيير مستمر لهذه الوضعية من خلال:

- توفرها على نظام تسجيل فوري للعمليات بالعملة الصعبة؛
- الحساب المنتظم لأوضاع الصرف؛
- مراقبة المخاطر المتعرض لها؛

**الالتزامات الخارجية<sup>1</sup>:** تتعلق بفتح الاعتمادات المستندية المصدقة من قبل المؤسسات المالية الأجنبية لفائدة زبائن البنك، و هذه الالتزامات لا يجب أن تتعدى أربع مرات مبلغ الأموال الخاصة.

<sup>1</sup> bank-of-algeria.dz/pdf/instructions2004/instruction022004.pdf

# ثانياً: إدارة الأصول

يمكن تقسيم أصول البنك إلى ثلاث مجموعات أساسية:

-مجموعة تستهدف توفير السيولة للبنك و تتمثل خاصة في النقديات.

-مجموعة تستهدف الربح و تتمثل في القروض.

-مجموعة تلجأ إليها البنوك لعدم وجود قدر ملائم من النوع الثاني و هي القروض القابلة للتحويل، وأيضاً لتدعيم النوع الأول و يقصد بها الأوراق المالية و هي التي تحقق قدراً من الربح، كما يمكن الاعتماد عليها في حالة نقص في السيولة. (سيتم معالجتها في إدارة المحفظة البنكية)

### إدارة السيولة:

يعبر عن السيولة بأنها وجود النقود دون استثمار ليتسنى تلبية متطلبات آنية والنقود أسرع عناصر الثروة قدرة على التحويل إلى سلع وخدمات، وهي بالنسبة للبنك تعني قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية مثل طلبات المودعين لسحب ودائعهم وتلبية المستثمرين السحب على القروض وهي قدرة البنك على تلبية أو الإيفاء بالتزاماته بشكل عاجل من خلال تحويل موجوداته إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة. فالسيولة هي مسألة نسبية لها متغيرات أولهما الأصول أو الموجودات السائلة وثانيهما تواريخ استحقاق الديون، وكمية السيولة التي يجب أن يحتفظ بها البنك من المشكلات الرئيسية في ادارته.

**العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:** ومن أهم العوامل المؤثرة في السيولة<sup>1</sup>:

• **عملية السحب والايذاع :** عمليات السحب تؤدي إلى تخفيض السيولة في الصندوق وفي

احتياطاته لدى البنك المركزي وتعمل عمليات الإيداع على تحسين سيولة البنك.

---

<sup>1</sup>- أحمد محمد فهمي سعيد البرزنجي، مدخل إلى إدارة المصارف والعمليات المصرفية، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2018،

- **رصيد عمليات المقاصة بين البنوك:** تزداد سيولة البنك إذا ظهر رصيده دائناً لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف الأخرى، وهنا تزداد احتياطاته النقدية لدى البنك المركزي وتزداد أرصده النقدية. وعندما يظهر رصيده نتيجة المقاصة مدينا يحدث العكس.
- **موقف البنك المركزي من البنوك التجارية:** إذا اعتمد البنك المركزي سياسة تخفيض عرض العملة المقدمة للبنوك التجارية فإنه يحصل تخفيض في حجم الأرصدة النقدية والاحتياطيات لديها، وبذلك يقلل من قدرة البنك على الإقراض. ( رفع سعر الخصم وبيع السندات الحكومية ورفع نسبة الاحتياطي القانوني النقدي)
- **رصيد رأس مال البنك التجاري:** كلما زاد الرصيد زادت السيولة ، وبالعكس إذا انخفضت السيولة وما يترتب على ذلك من قدرته على الإقراض وانخفاض قدرته على تسديد التوامته الجارية مع العملاء.

#### مبادئ المراقبة والتسيير الحسن لمخاطر السيولة:

نشرت لجنة بازل في سبتمبر 2008، "مبادئ المراقبة والتسيير الحسن لمخاطر السيولة" وهي عبارة عن توصيات وضعت انطلاقا من مراجعة عميقة لتطبيقات تسيير مخاطر السيولة للمؤسسات المصرفية المنشورة في سنة 2000 ، تتضمن هذه التوصيات سبعة عشرة مبدأ رئيسيا حول المحاور التالية<sup>1</sup>:

➤ **المبدأ الأساسي للإشراف على مخاطر السيولة:** يقع على عاتق المصرف تطبيق إدارة سليمة لتسيير مخاطر السيولة وذلك بوضع إطار قوي يتصف بالديمومة، من خلال الاحتفاظ بهامش حماية من الأصول شديدة السيولة وذات جودة عالية، كما يجب على المصرف الاحتفاظ بسيولة كافية لمواجهة الصدمة. ويتعين على السلطة الرقابية تقييم نظام إدارة السيولة المنتهج لكل مصرف، وكذا مدى كفاية السيولة وقدرة المصارف على مواجهة عجز السيولة بسرعة في حالة توقع الأزمة من أجل حماية المودعين والتقليل من آثار الأزمة على النظام المالي ككل.

<sup>1</sup>-comité de bale sur le contrôle bancaire, principes de seine gestion et de surveillance du risque de liquidité, Bis, Suisse, septembre 2008.

➤ **الحوكمة في إدارة مخاطر السيولة:** من المبدأ الثاني إلى المبدأ الرابع تتلخص فيأنه على المصرف تحديد مستوى مقبول من مخاطر السيولة يناسب إستراتيجيته التجارية وحجمه ومكائنه في النظام المالي، و على مجلس الإدارة المتابعة بعناية إستراتيجية المصرف وسياساته المتبعة حسب المستوى المقبول المحدد لمخاطر السيولة والتأكد من أن المصرف يحتفظ بالسيولة الكافية ،فعليةها على الأقل معاينة المؤشرات المتعلقة بالموضوع مرة واحدة في السنة، كما على المصرف الأخذ بعين الاعتبار أثناء نشاطاته(داخل وخارج الميزانية) تكاليف وفوائد مخاطر السيولة في جميع العمليات المتعلقة بالتسعير وقياس النتائج الموافقة للمنتجات الجديدة.

➤ **قياس وإدارة مخاطر السيولة:** من المبدأ الخامس إلى المبدأ الثالث العاشر وتتلخص في : إلزام المصارف بتحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة، تنويع مصادر وأشكال التمويل ، إدارة الضمانات ومخاطر السيولة اليومية، اختبار التحمل، خطر التمويل في حالات الطوارئ، توفر هامش حماية من الأصول السائلة ذات النوعية الرفيعة.

➤ **متطلبات الإفصاح عن السيولة:** المبدأ الثالث عشر حيث على المصارف القيام بنشر وبصورة منتظمة المعلومات التي تسمح للمعاملين في السوق للوصول إلى رأي واضح بشأن وضعية السيولة في كل مؤسسة.

➤ **الإطار الرقابي الخاص بمراقبة وتقييم مخاطر السيولة:** من المبدأ الرابع عشر إلى المبدأ السابع عشر وتتلخص في وظائف السلطات الرقابية من خلال تحديد طرق التقييم الدوري، أدوات إدارة مخاطر السيولة لكل مؤسسة، تبادل المعلومات على الصعيد الوطني و الدولي ومع غيرهم من المشرفين والهيئات المتخصصة مثل البنوك المركزية، من أجل تعزيز التعاون في مجال إدارة مخاطر السيولة ،تكثيف التعاون وتبادل المعلومات خاصة في الظروف الحرجة.

## إدارة القروض أو الائتمان<sup>1</sup>:

وتمثل الجانب الأكبر من الأصول عادة، و المصدر الأساسي للإيرادات، وأهم السياسات في الإدارة الحسنة للقروض تتمثل:

### ● إتباع قواعد الحيطة و الحذر و سياسات البنك المركزي في الإقراض:

فبالإضافة لقواعد الحيطة المذكورة سابقا، يضع البنك المركزي سياسات في مجال الإقراض تقع ضمن ما يسمى بتأطير الائتمان، كأن لا تزيد نسبة القروض الممنوحة من البنك نسبة معينة من موارده المالية سواء منها الودائع أو رأس المال أو القيمة الإجمالية للموارد المالية.

● سياسة تحديد قيمة القروض الممنوحة بمبلغ أقصى للشهر أو للسنة، و هو ما يسمى بالسقف الائتمانية، او باحتجاز نسبة من كل قرض لا يسمح للعميل بسحبها.

● التنوع في القروض: يعتبر التنوع في القروض إحدى الاستراتيجيات لتخفيض المخاطر مع مراعاة العائد المرغوب فيه، حيث يمكن أن يكون التنوع حسب الأجل في تاريخ الاستحقاق القروض، حسب القطاع و النشاط الاقتصادي، و حسب الغرض، حسب طريقة التسديد، أو حسب طريقة دفع الفوائد.

### الضمانات و الدراسات الوافية لملف طلب القرض:

● تعتبر الضمانات التي يقبضها البنك مقابل منح القرض مصدر راحة بالنسبة له في سبيل مواجهة المخاطر الناجمة عنها،

● دراسة الجدوى الصحيحة للمشروع حيث لا يكتفي البنك بالدراسة التي يقدمها العميل بل يعتمد على نتائج الدراسة التي يقوم بها خبراء داخل البنك، إلى جانب النص على كامل الشروط المتفق عليها في العقد مع المقترض ومنها الاتفاق على حد أقصى للتأخير في السداد.

<sup>1</sup> -ناصر سليمان، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان ، مرجع سابق، ص 80

● احترام الشروط القانونية للإقراض: من وسائل الاحتياط ضد مخاطر الإقراض، احترام الجوانب القانونية له على سبيل المثال: عدم تقديم قروض لمفتشي البنك المركزي المختصين لفحص الحسابات و سجلات البنك التجاري. وكذلك الامتناع عن ذلك لأعضاء مجلس إدارة البنك و وضع حد أقصى للقروض التي يستفيد منها العاملون في البنك، وغيرها..

### المشاركة مع البنوك الأخرى في تمويل القروض:

في حالة وجود طلب قرض كبير يفوق النسبة القانونية المقررة للإقراض فإنه يمكن للبنك أن يشترك مع بنك آخر أو مجموعة من البنوك في تقديم هذا القرض خاصة إذا كان ذو جدوى و مرد ودية جيدة، و التعاون مع البنوك خاصة الكبرى تتجه لتمويل المشروعات الكبرى مثل البترول، المجمعات البتر وكيماوية...

### تأمين القروض:

التأمين ضد خطر التوقف عن السداد لدى شركة التأمين، التي تتولى تسديد الأقساط المتبقية من القرض مع الفوائد إذا توقف العميل عن السداد لأسباب خارجة عن إرادته، كوفاته أو توقفه عن العمل.

### تبادل المعلومات مع البنوك الأخرى و البنك المركزي:

في سبيل التقليل من مخاطر القروض خاصة منهم من يملك حسابات في بنوك متعددة و بالأخص منهم من عرف بعدم الانضباط في تعاملاته مع تلك البنوك. البنوك ملزمة بالانخراط فهي: مركزية المخاطر، مركزية عوارض الدفع، جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد.

### متابعة القروض<sup>1</sup>:

يجب أن يكون للبنك نظام صارم لمتابعة القروض و ذلك لضمان سدادها، في مواعيدها المستحقة، كأقساط و فوائد حتى يمكن اكتشاف مخاطر عدم السداد سواء ما وقع منها بقصد أو ما يحتمل وقوعه ليتمكن البنك من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنبها و على الأقل التقليل منها.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص 112



من خلال تخصيص مصلحة متخصصة لمتابعة القروض تكون مزودة بالمتطلبات البشرية و المادية الأزمة.

### إدارة القروض المتعثرة:

إن وجود نظام محكم لمتابعة القروض يخفف كثيرا من نسبة القروض المتعثرة، فالإكتشاف المبكر يمكن من تفادي الخطر، رغم هذا يجد البنك نفسه أمام قروض متعثرة لأسباب متعددة، فيقوم البنك بدراسة القوائم المالية للعميل للوقوف على أسباب التعثر ومواطن الخلل وتقديم المشورة لتصحيح الأوضاع كإدخال تعديلات على خطط المؤسسة وطريقة تسييرها وإدارتها،

وإذا تبين أن العجز عن السداد سببه ظروف طارئة يمر بها العميل يقوم البنك بتأجيل السداد إلى تاريخ لاحق (إعادة الجدولة)،

وقد يصل الأمر حتى إلى منح قروض جديدة لإنقاذ العميل،

وفي بعض الأحيان يتم الاتفاق مع البنك على المشاركة في إدارة المؤسسة حتى يتم تسديد القرض.

أما في حالة اكتشف البنك استحالة استعادة حقوقه فإنه يباشر في إجراءات بيع الضمان، ليستوفي حقوقه بعد تحويل ملف العميل إلى القضاء.

# ثالثاً: إدارة الخصوم

الهدف من إدارة خصوم البنك التجاري هو تنمية موارد المالية.

## أولاً : إدارة الودائع:

العوامل المؤثرة على جذب الودائع : يمكن حصر أهم العوامل المؤثرة على جذب الودائع في<sup>1</sup>:

- إدراك الجمهور والمؤسسات بأهمية التعامل مع النظام المصرفي " نمو الوعي المصرفي".
- الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي.
- السمات المادية والشخصية للبنك؛
- تقديم مزايا جديدة ومبتكرة ومجزية للمودعين؛
- موقع المصرف؛
- عراقة المصرف وشهرته؛
- السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي للبنك؛
- المنافسة بين المصارف للحصول على الودائع.

## سياسة تنمية الودائع:

تعتمد البنوك التجارية في تنمية الودائع على الوعي المصرفي والادخاري، ووضع الإجراءات والمحفزات لجلب الودائع، التوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية، تبسيط إجراءات التعامل أي السحب والإيداع. وهناك استراتيجيتين أساسيتين لجذب الودائع وهي:

## استراتيجية المنافسة السعرية:

تعتمد منافسة البنوك فيما بينها على رفع سعر الفائدة الممنوحة على الودائع. وهذه الاستراتيجية ليست في النشاط المصرفي فحسب، إنما في معظم مجالات النشاط الاقتصادي ، إلا أن بعض التشريعات المصرفية لا

<sup>1</sup> - أحمد محمد فهمي سعيد البرزنجي، مدخل إلى إدارة المصارف والعمليات المصرفية، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2018، ص 55.

تسمح بدفع فوائد على الودائع الجارية، الأمر الذي يقلل من دور هذه الاستراتيجية في جذب الودائع<sup>1</sup>.  
ومن أهم أسباب عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية ما يلي:

الحد من ارتفاع تكلفة الأموال، الحد من زيادة المنافسة السعرية بين المصارف، الحد من ارتفاع الفوائد على القروض، والحد من هجرة الأموال من المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة مما يؤثر على التنمية الاقتصادية.

### استراتيجية المنافسة غير السعرية:

تتمثل هذه الاستراتيجية بتقديم خدمات جيدة وبأسعار تنافسية، أي أنها لا تقوم بجذب فوائد على الودائع الجارية، وإنما تستند على مستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة للزبون، وأن التباين الموجود بين المصارف في مستوى جودة الخدمات المقدمة للزبون ونوعها وتكاليف تقديمها يزيد من نجاح هذه الاستراتيجية.

المنافسة بين البنوك في تقديم خدمة أفضل بسرعة وتكلفة أقل في سبيل جذب العملاء وتتمثل المنافسة غير السعرية في عدة خدمات أهمها<sup>2</sup>: تحصيل مستحقات المودعين، المساهمة في تسوية حسابات العملاء، تحصيل الشيكات الحوالات والكمبيالات (مدى السرعة في التحصيل، نسبة مصروفات التحصيل).

● **تحصيل مستحقات المودعين:** إذ يتم تحصيل الصكوك، وكذلك إتمام عملية تسوية الحسابات بدون الحاجة لتداول النقود، كما يمكن أن تتم عملية التحصيل عن طريق الحوالات الداخلية والكمبيالات، وتتمثل إستراتيجية المنافسة وفقا لهذه الخدمة في: السرعة في تحصيل مستحقات العملاء، نسبة المصروفات المترتبة بذمة العملاء.

<sup>1</sup> -أوصغير الويزة، إستراتيجيات جذب الودائع في البنوك التجارية وآثرها على نشاطها، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد (8)، ديسمبر 2018، ص91.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/276/8/3/71802>

<sup>2</sup> -الدوري مؤيد عبد الرحمان، الحسيني فلاح حسن، إدارة البنوك كمدخل كمي استراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص118.

- **سداد المدفوعات نيابة عن العملاء:** وتتمثل في سداد قيمة الصكوك التي حررها المودع لصالح الغير ، وفي سداد بعض المطلوبات المستحقة عليه كقائمة الهاتف وأقساط الايجار، وهذه الخدمة يمكن أن يقدمها البنك حتى في حالة عدم كفاية الرصيد أي انكشاف الحساب على أن يتم التسديد لاحقا مع فوائد. إن قيام البنك بهذه الخدمة يجعل الزبون مطمئنا مما يوفر عليه الكثير من الوقت والجهد.
- **التيسير على العملاء:** من بين صور التيسير اختيار الموقع الملائم للبنك، توسيع دائرة انتشاره بإنشاء فروع جديدة في مواقع ملائمة وتهيئة سبل الراحة التي يحتاجها العميل، نشر أجهزة الصراف الآلي في مختلف فروعه ووحداته و توفير سبل الراحة للعميل كإنشاء شبك يطل على الطريق بحيث يمكن للزبون التوقف في مواجهة الألة وإنهاء العملية التي جاء من أجلها دون أن يضطر للخروج من السيارة.
- **تقديم مزايا للمودعين:** كالأولوية في الاقتراض وتخفيض معدل الفائدة بالنسبة للمودعين كما تعتمد على سياسة مرنة في تحصيل القروض إلى غير ذلك من الامتيازات، كتقديم خدمات دعائية لمودعيها وعرض بعض السلع للمودعين بأسعار منخفضة كالأثاث، إضافة إلى تقديم الهدايا الرمزية بالمواسم والأعياد رغبة في جذب الودائع.
- **استحداث أنواع جديدة من الودائع:** يمكن استحداث أنواع جديدة من الودائع وذلك في ظل التشريعات المصرفية السائدة في البلد، من هذه الودائع: شهادات الايداع التي يمكن تداولها والتي لا يمكن تداولها والتي تمثل أحد أشكال الودائع لأجل.
- **السرعة في أداء الخدمة:** حيث سعت البنوك مبكرا إلى الاستفادة من الثورة التكنولوجية وذلك باستخدام الأساليب والوسائل ذات التقنيات العالية، والتي تؤدي إلى السرعة في الجهد والتكلفة وقد استخدمت الحاسبات الالكترونية وأنظمة التحويل المختلفة مثل غرفة المقاصة الإلكترونية وجهاز الصراف الآلي.

- **إدارة محفظة الأوراق المالية للعميل:** حيث يقوم البنك نيابة عن العميل ببيع أسهم وسندات يملكها العميل أو شراءها لحسابه و كذلك تحصيل الأرباح و الفوائد المتولدة عن تلك الاستثمارات ويتوقف نجاح إستراتيجية المنافسة في هذا المجال إلى-مدى كفاءة البنك في تنفيذ عمليات بيع وشراء الأوراق المالية لصالح العملاء لما يحقق له أكبر قدر من الأرباح و يحمله أقل المخاطر.نسبة العمولة التي يتقاضاها البنك مقابل العمولة التي يتلقاها السماسرة.
- **تقديم خدمات غير مصرفية:** تتمثل في تقديم الاستشارات في مجال الاستثمار،والعمل كوكيل في إدارة أموال المودع، والسعي لإدارة محفة استثماراته وأنشطته وإدارة أعماله وذلك مقابل نسبة من الأرباح يتفق عليها.
- **فتح الاعتمادات وإصدار خطابات الضمان:** فكلما توسع في فتح الاعتمادات وإصدار الخطابات كلما نجح في جلب المودعين..

### ثانيا- إدارة الاقتراض الخارجي:

يعتبر مصدرا من مصادر التمويل بالنسبة للبنك فإذا احتاج البنك إلى أموال طويلة الأجل لتدعيم رأسماله و طاقته الاستثمارية فإنه يلجأ إلى السوق المالي خاصة بإصدار سندات أما إذا احتاج إلى أموال قصيرة الأجل فإنه يلجأ إلى السوق النقدية وهي الحالة الغالبة.

➤ **الاقتراض من البنوك التجارية:** يعتبر اقتراضا قصير الأجل، ويأخذ هذا الاقتراض عدة صور: اقتراض الاحتياطي الفائض،والاقتراض بمقتضى اتفاق إعادة الشراء، يشترط أن لا تزيد كمية الأموال المقترضة عن الحدود التي يضعها البنك المركزي،وتتميز بأن لها قوة استثمارية تعادل قيمة القرض نفسه عكس الودائع لأنها لا تخضع لمتطلبات الاحتياطي الإجباري.

➤ **الاقتراض من البنك المركزي:** بالرغم ان تكلفة الأموال المقترضة من البنك المركزي تكون اقل من تكلفة الاموال المقترضة من غيره إلا ان البنوك تتردد كثيرا قبل اللجوء إلى هذا الأسلوب لأن ذلك يمثل عدم رضا البنك المركزي عن البنك المقترض واعتبار ذلك تسيير غير سليم للأموال، لذلك يضع شروط لهذا الاقتراض، منها رفع سعر الاقتراض عن سعر إعادة الخصم بالنسبة للبنك المقترض.

➤ **الاقتراض من سوق رأس المال:** وهو نوع من الاقتراض طويل الأجل يلجأ إليه البنك لغرض تدعيم رأسماله، وزيادة طاقته الاستثمارية، إذ تعد هذه القروض بمثابة خط دفاع للمودعين، فإذا تعرض تعرض المصرف لخسائر رأسمالية كبيرة فلن تمتد هذه الخسائر إلى أموال المودعين إلا بعد استنزاف رأس المال والأموال المقترضة.

### ثالثا: إدارة رأس المال:

يعتبر رأس المال موردا من موارد البنك حيث يمثل جانب الخصوم الذي لا يتم سداه في حالة التصفية إلا بعد سداد جميع الدائنين. وبالتالي يوفر مستوى رأس المال لدى البنك الحماية للمودعين والمقرضين.

### وظائف رأس المال: تتلخص في<sup>1</sup>:

- التمويل في بداية حياة البنك للنشاط الإقراضي والاستثماري؛
- تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستعملها البنك؛
- يمثل رأس المال الحماية والأمان والثقة لأموال المودعين؛
- الوظيفة التشغيلية حيث يجب أن يكون المصرف قادرا على ممارسة نشاطاته، وأن يكون رأس المال كافيا لمقابلة ذلك وخاصة في بداية نشأته؛
- يعتبر بمثابة الغطاء الأساسي لامتناع الخسائر المتوقعة التي يتعرض لها نتيجة لظروف عدم التأكد؛
- يمثل رأس المال بالنسبة للجهات الرقابية أحد الوسائل للرقابة على نشاط البنك التجاري؛
- كسب المزيد من العملاء عن طريق تدعيم ثقة المودعين والجهات الإشرافية في قدرة البنك على تلبية حاجياتهم، وبذلك تتحقق للبنك الميزة التنافسية .

### أساليب زيادة رأس المال الممتلك: ينكم زيادة رأس المال البنك من خلال الأساليب التالية<sup>1</sup>:

<sup>1</sup>-بيشي إسماعيل، مصطفى عبد اللطيف، دور سياسة رأس المال للبنوك التجارية في تدنية المخاطر المصرفية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وبنك البركة، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع العدد 3، 2019، ص 353.

- **إصدار أسهم جديدة:** عيوب هذا الأسلوب أنه يحمل البنك تكاليف إضافية كمصاريف الإصدار وقد يؤدي إلى تخفيض ربحية السهم الواحد، بالإضافة إلى دخول مساهمين جدد مما يؤدي إلى فقدان المساهمين القدماء لحق الرقابة والإدارة خاصة في ظل اختلال القوة التصويتية لهم.
- **تحويل من الأرباح المحتجزة:** يعاب على هذه الطريقة من الزيادة أنها قد تؤدي إلى تخفيض أسعار أسهم المصرف لعدم تفضيل بعض المساهمين لها، إضافة إلى قلة حجم الأموال التي تحققها الأرباح المحتجزة كمصدر للتمويل، كما أن هذه الطريقة لا تزيد من رأس المال الممتلك بل تزيد من رأس المال المدفوع فقط لأن الأرباح المحتجزة هي جزء من رأس المال الممتلك.

من أبرز الفوائد التي يمكن أن تجنيها البنوك من رفع رأس مالها<sup>2</sup>:

- تعزيز رأس مال تلك البنوك حيث تكون ملائمة مع النسبة المفروضة عالمياً؛
- تمكينها من زيادة انتشارها في البلد من خلال زيادة عدد فروع تلك البنوك والتي تعزز مقدرتها على استقطاب الودائع وإعطاء التسهيلات؛
- تمكينها من تفعيل مواردها البشرية الحالية، واستقطاب الكفاءات المصرفية إذا توفرت لها الإغراءات المناسبة؛
- تمكين البنوك من توفير التسهيلات اللازمة للمؤسسات خصوصاً إن الحد الأقصى لمبلغ التسهيلات المسموح إعطائها يرتبط ارتباطاً مباشراً بحجم الأموال الخاصة بكل بنك؛
- تمكين البنوك الكبيرة من استعمال التكنولوجيا الحديثة من أجل القدرة على منافسة البنوك الأجنبية الكبيرة أو البنوك الأجنبية المشتركة العاملة في البلد؛
- تعزيز قدرة البنوك على تغطية وإدارة المخاطر.

<sup>1</sup>- أحمد محمد فهمي سعيد البرزنجي، مدخل إلى إدارة المصارف والعمليات المصرفية، مرجع سابق، ص 64.

<sup>2</sup>- بيثي إسماعيل، مصطفى عبد اللطيف، دور سياسة رأس المال للبنوك التجارية في تدنية المخاطر المصرفية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وبنك البركة، مرجع سابق، ص 353



## كفاية رأس المال ومعايير قياسه:

تعني كفاية رأس المال الطرق التي يستعملها البنك لتحقيق التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال، وهو يعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر، ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية البنك ونموه، وهناك عدة مؤشرات لمعرفة مدى مثانة أو كفاية رأس المال في البنك كما يلي<sup>1</sup>:

- **نسبة رأس المال إلى الودائع:** تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة البنك على رد الودائع عند تحقيق ظروف طارئة تؤدي إلى قيام المودعين بسحب ودائعهم أو جزء كبير منها. مثلاً: يجب أن لا تزيد حجم الودائع التي يستلمها البنك على عشر مرات رأس ماله. أن لا تقل نسبة رأس المال إلى الودائع 10% .
- **نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات:** تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد البنك على رأس مال في تمويل الموجودات ومواجهة الخسائر المحتملة في موجودات البنك وتكون أكثر إيجابية كلما كبرت هذه النسبة.
- **نسبة رأس المال إلى الموجودات ذات المخاطرة:** تقيس هذه النسبة متانة رأس المال في مواجهة الخسائر الممكنة تحققها من الموجودات ذات المخاطرة والتي تحقق خسائر فقط (باستثناء النقدية والموجودات لدى البنك المركزي وكذلك الاستثمارات الحكومية والقروض الممنوحة للحكومة)
- **نسبة رأس المال إلى القروض:** تقيس هذه النسبة متانة رأس المال البنك لمواجهة الخسائر المتحققة عن القروض خاصة المخاطر الائتمانية. وتعد هذه النسبة مقياساً هامش الأمان في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض.
- **نسبة رأس المال إلى مجموع الاستثمارات المالية:** وتقيس هذه النسبة متانة رأس مال البنك في مواجهة الخسائر المتحققة عن الاستثمارات المالية سواء بانخفاض قيمتها السوقية أو تحقيقها خسائر تشغيلية.

<sup>1</sup> - أحمد محمد فهمي سعيد البرزنجي، مدخل إلى إدارة المصارف والعمليات المصرفية، مرجع سابق، ص 66

- نسبة كفاية رأس المال لبازل: وهي النسبة التي تقيس قدرة رأس المال على تغطية مختلف المخاطر التي يواجهها البنك حيث يتضمن بسط النسبة رأس المال الأساسي (رأس المال الاجتماعي، الاحتياطات المعلنة، الأرباح المحتجزة، حقوق الأقلية للفروع الممثلة للمصرف) تقتطع منها الاستثمارات غير الممثلة في المؤسسات المالية عندما يزيد الاحتفاظ عن مستويات معينة، معالجة الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية لمؤسسات مالية غير ممثلة (مصارف، تأمين، وهيئات مالية أخرى)، حقوق خدمة الرهن، وأصول ضريبية مؤجلة من اختلافات زمنية. ويتضمن مقام النسبة يتكون من ثلاثة أجزاء هي: المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، وتكون هذه النسبة أكبر من 10.5%.

## رابعاً: إدارة المحفظة البنكية

## تعريف محفظة الأوراق المالية:

تعرف محفظة الأوراق المالية بأنها مجموعة من الأصول المالية المختلفة ذات عوائد مستقلة أو مرتبطة تتركز على درجات مختلفة من المخاطرة. و يعتبر الاستثمار في الأوراق المالية أهم المجالات الهامة لاستثمار موارد البنك التجاري بعد القروض.

## تعريف المحفظة البنكية:

وتعرف بالمحفظة المالية بأنها مجموعة اختيارات من الأوراق المالية، يتم اختيارها بدقة وعناية لتحقيق الأهداف بطريقة تعمل على زيادة قيمتها، فتميز بين اختلاف القيمة ، معدل العائد المتولد عنها ومدة استحقاقها. كما تعف بأنها مجموعة من الأصول المالية التي يمسكها المستثمر بغرض المتاجرة والاستثمار وتحقيق التوظيف الأمثل لما تمثله هذه الأصول من أموال.<sup>1</sup>

## مكونات محفظة الأوراق المالية في البنوك والمؤسسات المشابهة:

تتكون محفظة الأوراق المالية من أوراق متنوعة من حيث النوع والحقوق وجهة الإصدار، وتتفاوت هذه الأوراق من حيث العائد والسيولة والضمان وتواريخ الاستحقاق و إمكانية التسويق وعملية الإصدار، ودرجة المخاطرة- فالآلية التي تحكم الاستثمارات الخاصة بمحفظة الأوراق المالية هي الموازنة بين الربحية والسيولة".<sup>2</sup>

أن محفظة الأوراق المالية في البنوك تختلف في أجالها ، بغرض تحقيق هدف مزدوج هو تكوين خط دفاعي وقائي لاحتياطات السيولة النقدية بجانب تحقيق عائد مناسب لعملية الاستثمار . ويمكن تصنيف تلك الاستثمارات إلى المجموعات التالية :

<sup>1</sup>-محمد صالح الحناوي، تحليل وتقييم الأسهم والسندات، مؤسسة النشر الجامعية، مصر، 2005، ص 267.

<sup>2</sup> [https://www.aam-web.com/ar/subject\\_detail/154](https://www.aam-web.com/ar/subject_detail/154)

- أوراق مالية حكومية ؛
- أوراق مالية مضمونة من الحكومة؛
- أوراق مالية غير حكومية؛
- الاستثمارات المباشرة؛
- صناديق الاستثمار.

أن محفظة الأوراق المالية تتكون من أوراق مالية مقيدة في البورصة وأوراق مالية أخرى غير مقيدة في البورصة وتتصف تلك الأوراق بالجمود لعدم تداولها في سوق الأوراق المالية، فالهدف منها إيجاد علاقات وروابط دائمة بين البنك والشركات التي يسهم فيها دون التخلص من تلك الأوراق أو الاتجار فيها<sup>1</sup>.

### أولويات الاستثمار في الأوراق المالية من طرف البنوك:

توظف البنوك الفوائض من الأموال في الأوراق المالية المعروضة في السوق وفقا لما يلي<sup>2</sup>:

1. الاستثمار في السندات التي تصدرها الحكومة: نظرا لاتبامها بدرجة عالية من السيولة وثبات نسبي في قيمتها نجدها تحتل المرتبة الأولى.
2. الاستثمار في رأس مال البنك المركزي: تعتبر الاستثمار في رأس المال البنك المركزي على نفس الجاذبية مع السندات الحكومية.
3. الاستثمار في البنوك التجارية: يأتي الاستثمار في شهادات الايداع القابلة للتداول والتي تصدرها البنوك التجارية في المرتبة الثالثة حيث توفر الضمان للبنك وملتدعيه.

<sup>1</sup>-المرجع نفسه

<sup>2</sup>-موسى بن منصور، سهام مانع، خدمات البنوك في مجال الأوراق المالية،-دراسة حالة بنك الراجحي السعودي-، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 22، العدد 01، 2020، ص25.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/590/20/1/120488>

4. الاستثمار في سندات مؤسسات الأعمال: توفر هذه السندات ضمان خاصة إذا كانت سندات مضمونة.

5. الاستثمار في الأسهم: تعتبر الأسهم فرصة استثمارية كبيرة خاصة إذا كانت من الدرجة الأولى حيث تتصف أسعارها بالاستقرار والثبات ويقبلها البنك المركزي كضمان لطلب القروض.

### استراتيجيات إدارة محافظ الأوراق المالية<sup>1</sup>:

أ) استراتيجية جودة الاستثمارات : تؤكد القواعد المصرفية على ضرورة التزام البنك بالتعامل في أوراق مالية ذات جودة عالية ضماناً لحقوق المودعين ، وبمقتضى ذلك يتعين الابتعاد عن الأوراق التي يتعرض عائدها الدوري لتقلبات شديدة، وكذلك الابتعاد عن الاستثمارات التي تتعرض قيمتها السوقية للانخفاض. ويحمل هذا الاتجاه إلى دعوة البنوك لكي تزيد استثماراتها في السندات على حساب صكوك الملكية (الأسهم). وفي هذا السياق يتم ترتيب الأوراق المالية داخل كل قسم بحيث تكون الأولوية للأوراق المالية الحكومية ثم المضمونة من الحكومة، وأخيراً الأوراق غير الحكومية.

### ب) استراتيجية التنوع في الاستثمارات:

هي تكوين تشكيلة جديدة من الأوراق المالية تسهم في خفض درجة المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة، دون أن يترتب على ذلك تأثير عكسي على حجم العائد، ويأخذ التنوع صوراً عديدة .

### ج) استراتيجية المحافظة على الأموال المستثمرة:

ويقصد بها الوصول إلى الضمان الحقيقي الذي يعني استرداد نفس القوة الشرائية للوحدات النقدية للأموال المستثمرة في الأصول.

د) إستراتيجية آجال استحقاقات الاستثمار: هي الاستراتيجية التي تقوم على هيكلية استحقاقات محفوظاتها ضد التغيرات في معدلات الفائدة وهناك طريقتان لهيكلية استحقاقات المحفظة:

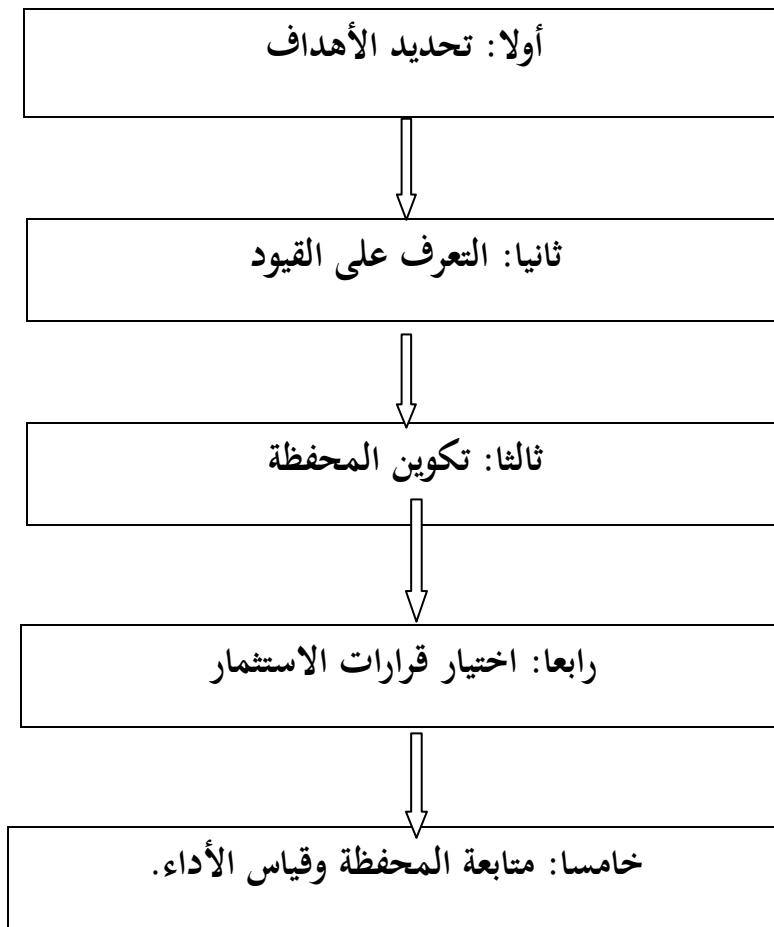
<sup>1</sup> - [https://bouhoot.blogspot.com/2015/05/blog-post\\_748.html](https://bouhoot.blogspot.com/2015/05/blog-post_748.html)

Ladder Maturing وهم الاستحقاقات المتتابعة، والاستحقاقات المتتالية.

Barbell Maturing وهي تقضى بتخصيص البنك في نوعية من الاستثمارات أحدهما قصيرة والآخر طويل وهي بالتالي تستبعد الاستثمارات متوسطة الأجل.

هـ) استراتيجية الاستبدال والمبادأة: حيث يعطي التغيير في أسعار الفائدة فرصاً استثمارية للبنك يمكن استغلالها إذا ما اتبع مبدأ المبادأة ويتوقف ذلك على التنبؤ الصحيح لمعدلات الفائدة المتوقعة.

خطوات إدارة المحفظة:



## أولاً: تحديد الأهداف:

يحقق تكوين محفظة الأوراق المالية عدداً من الأهداف وتتمثل في الاستثمار الطويل أو القصير الأجل وكذا طبيعة الداخل المتوقع من الاستثمار في ضوء الخطط المالية المستقبلية، وفي ضوء ذلك يتم اختيار نوع الورقة المالية التي تتناسب مع الأهداف، ومن بين الأهداف<sup>1</sup>:

- حماية الأموال المستثمرة من هبوط قيمتها الشرائية نتيجة التضخم.
- تنمية المحفظة، أي تضخم قيمتها الرأسمالية.
- تحقيق عائد دوري ودخل إضافي رأسمالي ناتج من الأرباح الرأسمالية للبيع بأكبر من القيمة الشرائية.
- التأمين ضد المخاطر ولا سيما مخاطر انخفاض القوة الشرائية .
- تحقيق تنمية مستمرة في الأموال المستثمرة.
- تثبيت واستقرار العائد دون التقليل من العائد المتوقع.
- توفير مصدر آخر للسيولة يتم اللجوء إليه عند الحاجة حيث يمكن بيع الأوراق المالية عند الحاجة للحصول على النقدية السائلة بدلاً من قيام البنك بالإقتراض.
- تقليل مخاطر التعرض للضرائب على إيرادات القروض، حيث أن الإيرادات الناتجة من الأوراق المالية معفاة من الضرائب وبالتالي يمكن تعويض جانباً من الضرائب المدفوعة على إيرادات محفظة القروض.
- يمد البنك بمرونة كافية في إدارة أصوله نظراً لأن مكونات المحفظة يمكن التصرف فيها بسهولة ومرونة أكبر من محفظة القروض.
- تدعيم موقف البنك أمام المستثمرين وحملة الأسهم.

<sup>1</sup>-المرجع نفسه.



ومن هنا نرى أن أهداف تكوين محفظة الأوراق المالية متعددة فقد يكون الهدف مزيج من بعض أو كل هذه الأهداف، حيث يسعى البنك إلى تحقيق تلك الأهداف من خلال سياسة الاستثمار المبنية على خطة التي تعتبر بمثابة مرشد واضح لفلسفة وأهداف الاستثمار في البنك.

وتحقيق هذه الأهداف يرتبط بالبيئة الاستثمارية المحيطة ومدى توفر سوق مالي نشط.

### ثانياً: التعرف على القيود:

يمكن اختصارها في<sup>1</sup>:

طبيعة هيكل الودائع، سياسات الإقراض، متطلبات الربحية والسيولة، توافر الاستثمار الملائم، القيود القانونية، توافر المهارات الفنية لإدارة الاستثمار

### طبيعة وهيكل الودائع:

تعد أموال الودائع المصدر الرئيسي لتمويل المحفظة الاستثمارية لذلك يجب تحديد طبيعة ونوعية ودائع البنك حيث تؤثر الودائع وحجم كل نوع في اختيار الأدوات الاستثمارية التي تتكون منها المحفظة. حيث أن سياسة الاستثمار تختلف بالنسبة لكل نوع من الودائع حيث يمكن استخدام الودائع لأجل وياخطر والودائع المجمدة في أدوات استثمارية طويلة الأجل على اعتبار أن البنك يعلم أجل استحقاقها، ويستطيع تأمين السيولة اللازمة في الوقت المناسب.

أما الودائع تحت الطلب فيمكن للبنك استثمار الجزء المستقر منها في استثمارات قصيرة الأجل وأكثر سيولة مثل أودونات الخزينة حتى لا يترك هذه الأموال مجمدة.

<sup>1</sup>-مشروم نوال، استراتيجيات إدارة محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية، مجلة دراسات وأبحاث العدد 31 جوان

## سياسات الإقراض:

تعد السياسة الإقراضية والإئتمانية من أهم العوامل المؤثرة في تكوين محفظة الأوراق المالية فمثلا إذا كان الطلب على القروض منخفضا أو لا توجد طلبات قروض ذات ضمانات كافية سيؤدي بالبنك إلى اتباع سياسة استثمارية نشطة والتوسع في شراء الأوراق المالية والاستثمار في أسواق المال ما يمكن البنك من استغلال طلبات الإقراض الجيد عند توفرها عن طريق بيع جزء من المحفظة.<sup>1</sup>

## متطلبات الربحية والسيولة:

يكيف البنك المحفظة بما يتوافق مع سياسات الربحية والسيولة فهي إلى جانب كونها تحقق دخلا إضافيا تؤمن كذلك مصدرا للسيولة لمواجهة ما قد يحدث من سحبيات مفاجئة.

## توافر الاستثمارات الملائمة:

يجب أن يكون الاستثمار متوافقا ومناسبا لظروف وبيئة عمل البنك وإمكاناته المالية حيث يجب دراسة السوق وتحليل الأوراق المتداولة فيه للوصول إلى الاستثمارات المناسبة للبنك من حيث النوعية والسعر وأجل الاستحقاق والمخاطرة.

## القيود القانونية والتوجيهات الحكومية:

يتم الاستثمار في الأوراق المالية في إطار القواعد وضوابط تحددها السلطة النقدية حيث تخضع البنوك لقيود نسبة الاحتياطي القانوني والسيولة وحدود أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وغيرها.

## توافر الخبرات المؤهلة:

من المتطلبات الرئيسية في إنجاح إدارة المحفظة البنكية توفر الكوادر والإطارات المدربة والمؤهلة التي تستطيع المفاضلة بين الفرص المتاحة واستراتيجية البنك.

---

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص 95.

## هامش الأمان:

يمثل نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة) هي الأصول التي تتعرض لمخاطر التغير في القيمة وتشمل بشكل أساسي القروض والأوراق المالية فإذا كان هامش الأمان ضعيفا يجب على البنك الاستثمار في الأوراق المالية الجيدة فقط مثل أودونات الخزينة على الرغم من انخفاض عوائدها إلا أنها تجنب المحفظة من الوقوع في خسائر كبيرة لما تتمتع به من أمان وسيولة.<sup>1</sup>

## ثالثا: تكوين المحفظة:

يتم وضع السياسة الاستثمارية من خلال اتخاذ تحديد كيفية توزيع استثمارات المحفظة على فئات الأصول المالية المختلفة من أسهم وسندات بأنواعها، ومن السياسات التي تحكم إدارة المحفظة مايلي.

## السياسات التي تحكم إدارة المحفظة:

تنقسم سياسات الاستثمار إلى الآتي<sup>2</sup>:

1- سياسة استثمارية متحفظة أو دفاعية: وهي عبارة عن استثمار الأموال المتاحة يكون في الشكل سندات طويلة الأجل، أذون خزانة بما يضمن من توفير دخل منتظم على المدى الطويل. وهي السياسة التي تلائم المستثمرين المحافظين حيث تعطي الأولوية للأمان على حساب العائد، فتركز على اختيار الأدوات الاستثمارية ذات الدخل الثابت أو الشبه ثابت وتعطي إدارة المحفظة أهمية نسبية كبيرة للأدوات الاستثمارية ذات المخاطر المنخفضة في رأس مال المحفظة ، حيث تتكون من أسهم الشركات الكبيرة العريقة أو سندات الحكومة بنسبة 60 إلى 80% .

2- سياسة استثمارية هجومية: وتركز تلك السياسة على تحقيق أرباح رأسمالية نتيجة لحدوث تقلبات في أسعار الأوراق المالية والتي تكون غالباً في صورة أسهم عادية، حيث يتم شراؤها بأسعار منخفضة

<sup>1</sup> - مشروم نوال، استراتيجيات إدارة محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 96.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 97.

والاحتفاظ بها ثم بيعها عندما ترتفع أسعارها. وتتميز تلك السياسة بارتفاع عنصر المخاطرة. والمطلوب من ادارة المحفظة وخبراتها الدقة عند اتخاذ القرار خوفا من تحقيق خسائر كبيرة لأن الحصول على رأسمالي عالي سيقابله درجة مخاطر عالية.

3- **السياسة المتوازنة:** وهي تجمع بين تحقيق عنصر الأمان وجني أرباح رأسمالية، وتتكون المحفظة عند إتباع تلك السياسة من أسهم عادية وأوراق مالية قصيرة الأجل وأدوات استثمارية طويلة الأجل كالسندات. تستخدم بشكل كبير من قبل أغلب مدراء المحافظ الاستثمارية كونها تتلائم مع رغبات المستثمرين الرشيدون الذين يركزون على تحقيق الاستقرار النسبي في العائد. والحصول على أرباح معقولة بمخاطر معقولة.

رابعاً: اختيار قرارات الاستثمار: تشمل هذه القرارات<sup>1</sup> :

- تحديد حجم المحفظة الذي يعتمد على مستوى الطلب على القروض وعلى مقدار العائد المتوقع من المحفظة؛
  - قرار التنوع وهو القرارات الاستراتيجية التي تحد مايلي:
- أنواع وفئات الأصول التي تتشكل منها المحفظة، أي تنوع مكونات المحفظة حسب الأدوات والقطاعات التي تنتمي إليها وتحديد الأصول المستثمرة في كل قطاع.
- القرار الرئيسي وهو تحديد الوزن النسبي لكل أداة استثمارية في هيكل رأسمال المحفظة؛
  - قرار التوقيت أو التوزيع النشط للأصول : وهو من أهم القرارات وأكثرها تأثيراً على نجاح المحفظة وإدارتها ويقصد بها تحديد نقطة البيع أو الشراء على أن يتم الشراء بأقل الأسعار والبيع بأعلى الأسعار.

<sup>1</sup> - مشروم نوال، استراتيجيات إدارة محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 97.

## خامسا: متابعة المحفظة وقياس الأداء:

إن موضوع المتابعة والرقابة المستمرة على قرارات ادارة المحفظة وقياس نتائجها عملية مهمة وأساسية لنجاح الاستثمارات في المحافظ وتدخل ضمنها عمليات متابعة الأحداث المحيطة بالاستثمارية وكذلك لا تقل أهمية عن الرقابة المستمرة على الأدوات الاستثماري المتكونة منها هذه المحفظة ونتائج تقييم أصولها أول بأول في ضوء حركة الأسعار في السوق المالي<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup>- دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن ، 2009، ص304.

خامسا - سعر الصرف:

## مفاهيم حول سعر الصرف وقياسه:

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات النقدية التي تبدل بها وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات<sup>1</sup> ويعرف سعر الصرف أيضا بأنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى. ويمكن تقسيمه إلى:

### ● **سعر الصرف الإسمي:** ويعرف على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويعكس

هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين، يتغير سعر الصرف الإسمي يوميا وهذه التغيرات تسمى تدهورا أو تحسنا: التحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية ( انخفاض سعر الصرف الإسمي)، والتدهور فهو انخفاض سعر العملة المحلية (ارتفاع سعر الصرف الإسمي)<sup>2</sup>

### ● **سعر الصرف الحقيقي:** يعرف سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية لشراء

وحدة واحدة من السلع المحلية. أي أنه ذلك المؤشر المرجع الذي يجمع بين كل من تذبذبات سعر الصرف الإسمي وتباين معدلات سعر التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحساب التغيرات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية. ومنه فإن سعر الصرف الحقيقي يمثل القدرة الشرائية للعملة ومؤشر للمنافسة للإنتاج الوطني<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004/2003، ص. 103

<sup>2</sup> - بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، ص. 03.

<sup>3</sup> - بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في التسيير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، 2013، ص. 16.

● **سعر الصرف الفعلي:** هو معدل وسطي مرجح بمعدلات الصرف الثنائية أو المزدوجة لعملة A بالنسبة لعملات البلدان التي يقيم معها البلد المصدر للعملة A علاقات تجارية، ومعدلات الترجيح في المعدل الوسطي المرجح ترتبط بالحصص النسبية للمبادلات التجارية الثنائية في التجارة الدولية الإجمالية للبلد المعني، وبالإمكان الانتقال من معدل الصرف الفعلي إلى معدل الصرف الفعلي الحقيقي، هذا الأخير هو معدل الصرف الفعلي مصححا بعد الأخذ بالاعتبار لتوازن معدلات التضخم مع نفس الشركاء التجاريين<sup>1</sup>.

**طرق التسعير:** هناك طريقتان لتسعير العملات هما<sup>2</sup>:

● **التسعير المباشر (Cotation direct):** هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن قليل من الدول تستعمل طريقة التسعير المباشر وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى، وفي المركز المالي في لندن، يقاس الجنيه الإسترليني كما يلي:  $1 \text{ £} = 2 \text{ EURO}$

● **التسعير غير المباشر:** هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر، وفي الجزائر يقاس \$ الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار مثلا:  $1 \$ = 70 \text{ DA}$

**مصادر العملة الأجنبية:**

المصادر الأساسية للعملة الأجنبية تتلخص في<sup>3</sup>:

- ثمن السلع المصدرة؛
- قيمة خدمات مقدمة غير منظورة إلى جهات خارجية بما في ذلك السياحة؛

<sup>1</sup> - بن سميحة دلال، مطبوعة دوس مقياس تقنيات بنكية<sup>2</sup>، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص30.

<sup>2</sup> - المرجع السابق

<sup>3</sup> - شاكور القزويني، مرجع سابق، ص131.



● حوالات العاملين المغتربين في الخارج؛

● المساعدات الخارجية؛

● القروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية؛

● أرباح وعائدات الاستثمار الأجنبية.

### التمويل الخارجي والرقابة عليه:

يرخص البنك المركزي للبنوك المعتمدة القيام بعمليات الصرف وكذا تقديم الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، وهو المسؤول على سياسة الصرف ويحتكر تسيير الموارد الأجنبية للبلد، للمحافظة على استقرار العملة الوطنية داخليا وخارجيا، وفق المعايير الدولية والمتبعة في تحديد سعر الصرف (العائم) ومراقبة الصرف. وتحويل العملة قد يكون باليد وقد يكون كتابة (قيود محاسبية)، والبنوك ترسل فيما بينها بواسطة البريد أو البرقيات وباستعمار رموز وشفرات خاصة منعا للتزوير.

ويتولى البنك المركزي مسؤولية مراقبة التحويل الخارجي، ورقابته تشمل:

● المبادلات المتعلقة بالتصدير والاستيراد؛

● تحويلات المواطنين إلى الخارج مهما كانت صفتها؛

● إعادة التحويل؛

● الحسابات الخارجية المفتوحة في البلاد بالعملة الوطنية القابلة للتحويل.

### مراقبة الصرف في الجزائر:

إن النظام 90-03 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 قد حدد بدقة شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر

لتمويل النشاطات الاقتصادية ثم إعادة تحويلها إلى الخارج مع المداخيل الناجمة عنها بطبيعة الحال.

وفيما يخص مراقبة الصرف فقد تم تحديد شروط وقواعد تنفيذ هذه المراقبة وإنجازها ويمكن تفويض حق تسيير

الصرف إلى الوسائط المالية المعتمدة قانونيا خاصة فيما يتعلق بتسيير وسائل الدفع بالعملات الأجنبية والتي

لا تنتج بشكل مباشر من إيرادات المحروقات وأهم العناصر التي تدخل في هذا التفويض:

- ودائع الزبائن في حسابات العملة الصعبة لدى الوسائط المالية المعينة.
  - عوائد الصادرات من غير المحروقات والعوائد المنجمية باستثناء الجزء الذي يعود إلى المصدر.
  - كل الأموال المتأتية من قروض مالية أو الإقتراضات بالعملة الصعبة المتعاقد عليها من طرف الوسائط المالية المعتمدة لإحتياجاتها الخاصة أو لإحتياجات زبائنها.
  - المبالغ المتأتية من عمليات الشراء في سوق الصرف.
  - موارد أخرى يمكن تحديدها عند الحاجة من طرف البنك المركزي.
- ويتم مراقبة الصرف بوضع مجموعة من الضوابط والآليات التي تهدف إلى التحكم في جميع التدفقات المالية بين الجزائر والخارج ويمكن ذكر أهم هذه الضوابط فيما يلي:
- يجب أن يتم تحويل الأموال سواء إلى الجزائر أو إلى الخارج عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص لها العمل في الجزائر.
  - يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، كما يسمح لغير المقيمين فتح حساباتهم بالعملة الصعبة لدى الوسائط المالية المعتمدة.
  - تمر عملية تمويل وإيرادات أو صادرات السلع والخدمات مهما كانت طبيعتها عبر عملية توطين لدى إحدى البنوك الوسيطة المعتمدة ولا يمكن لهذه الأخيرة أن ترفض عمليات التوطين حتى تضمن عقود الواردات والصادرات الشروط التقنية والتنظيمية المطلوبة.
  - يقوم الوسيط المعتمد بمنح مستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الإستيراد أو ضمن الشروط المحددة من طرف بنك الجزائر فيما يخص تسيير الدين الخارجي ويجب أن يتأكد الوسيط المالي المعتمد من شرط توفر وكفاية المساحة المالية للمستورد وتوفر ضمانات الكفاية وقدرة المستورد على إتمام عملية التجارة الخارجية، ويكون هذا الوسيط المالي مسئولاً أمام البنك الجزائري في حالة عدم قدرة المستورد على الوفاء بالتزاماته في هذا الشأن.

- يقوم البنك الوسيط عقب إستلام عوائد الصادرات باقتطاع نصيب المصدر من العملة الصعبة المحددة بواسطة التنظيم وتحويله إلى رصيد بالعملة الصعبة ويقوم بمنحه مقابل الرصيد المتبقي بالدينار .

## قائمة المراجع

- أحمد محمد فهمي سعيد البرزنجي، مدخل إلى إدارة المصارف والعمليات المصرفية، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2018.
- أسامة محمد الفولي ، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2005.
- اسماعيل ابراهيم طراد، خالد أمين عبد الله، إدارة العمليات المصرفية-المحلية والدولية- دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- أنور محمد أيمن السباعي، الضوابط الاقتصادية للإصدار النقدي بين النظام الإسلامي والنظام الرأسمالي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، 2014.
- أوصغير الويزة، إستراتيجيات جذب الودائع في البنوك التجارية وآثرها على نشاطها، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد (8)، ديسمبر 2018.
- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003.
- بن سمينة دلال، مطبوعة دوس مقياس تقنيات بنكية 2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
- بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في التسيير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، 2013.
- بوفليح نبيل، أ. عبد الله الحرتسي حميد، التمويل كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، الملتقى الإقتصادي الدولي الأول حول أزمة التّظام المالي و بديل البنوك الإسلامية لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ج1، 2009

- بيشي إسماعيل، مصطفى عبد اللطيف، دور سياسة رأس المال للبنوك التجارية في تدنية المخاطر المصرفية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وبنك البركة، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع العدد 3، 2019.
- خالد أمين عبد الله، إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان، ط 2006، 1.
- دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن ، 2009.
- الدوري مؤيد عبد الرحمان، الحسيني فلاح حسن، إدارة البنوك كمدخل كمي استراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- رشاد نعمان شايح العامري، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية دراسة مقارنة في القانون والفقهاء الإسلامي، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.
- سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، جامعة القاهرة، 2018.
- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- شاعر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- شاعر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 5، الجزائر. 2011.
- شعبان فرج، العمليات المصرفية والإدارة المخاطر، دروس موجهة لطلبة الماستر تخصص نقود ومالية، جامعة البويرة، 2014.
- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 م
- الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012.
- عبد الله خبايا، الإقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004/2003.
- عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013.
- عقل مفلح محمد ، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الاردن، 2011 م، فائزة اللبان في مرجعها،القطاع المصرفي في الاقتصاد الإسلامي،دار اليمن،قسنطينة،الجزائر،2002.
- علي عبد الله شاهين، محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014
- لبزة هشام، محمد الهادي ضيف الله، واقع وتحديات وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 24، ديسمبر 2017
- محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية ، مصر، 2015
- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، ط1، مصر، 2007،.
- محمد صالح الحناوي، تحليل وتقييم الأسهم والسندات، مؤسسة النشر الجامعية، مصر، 2005.
- محمد عبد الله شاهين، البنوك الإسلامية أساس التنمية الاقتصادية والخلاص من المعاملات الربوية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.
- محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.
- مشروم نوال، استراتيجيات إدارة محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية، مجلة دراسات وأبحاث العدد 31 جوان 2018.

- موسى بن منصور، سهام مانع، خدمات البنوك في مجال الأوراق المالية،-دراسة حالة بنك الراجحي السعودي-، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 22، العدد 01،2020.